

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

التقدم المحرز في البلدان الأعضاء في الإسكوا
نحو تنفيذ توافق آراء مونتيري

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/EDGD/2010/2
23 July 2010
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

التقديم المحرز في البلدان الأعضاء في الإسكوا
نحو تنفيذ توافق آراء مونتيري

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠١٠

تصديـر

أعدت شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) هذه الدراسة بهدف رصد التقدم الذي حققته البلدان الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها بموجب توافق آراء مونتيري الذي أسفر عنه المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢)، وكذلك التقدم المحرز في أهم القضايا التي تناولها مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في قطر في عام ٢٠٠٨. وتبحث الدراسة في التحديات التي تواجهها بلدان الإسكوا تحت وطأة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها على تمويل التنمية.

المحتويات

الصفحة

ج	تصدير
ح	ملخص تنفيذي
١	مقدمة
	الفصل
٣	أولاً- التقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء نحو تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية
٣	ألف- القطاع المصرفي
٩	باء- الأسواق المالية
١١	جيم- النظام الضريبي
١٣	ثانياً- التقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية
١٣	ألف- الاستثمار الأجنبي المباشر
١٧	باء- تحويلات العاملين في الخارج
	ثالثاً- التقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في تعزيز دور التجارة بوصفها محركاً للتنمية
٢٠	ألف- الصادرات
٢٣	باء- التخصيص
٢٥	جيم- نشر المعرفة
	رابعاً- تعزيز التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية: المساعدات الإنمائية الرسمية
٣٠	ألف- المساعدات الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء
٣٢	باء- المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء
٣٥	خامساً- الدين الخارجي وإدارة الديون
٣٥	ألف- الدين العام الخارجي وخدمته
٣٦	باء- عبء الدين العام الخارجي على اقتصادات البلدان الأعضاء
٣٨	جيم- التأثير المرتقب للأزمة الاقتصادية العالمية على المديونية العامة في البلدان الأعضاء
٤١	سادساً- تعزيز تماسك الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية واتساقها

المحتويات (تابع)

الصفحة

٤٢ سابغاً - القضايا الطارئة والتوصيات

٤٢ ألف - القضايا الطارئة

٤٤ باء - التوصيات

قائمة الجداول

٤ ١ - معدلات نمو السيولة المحلية، ٢٠٠٢-٢٠٠٨

٥ ٢ - إجمالي المدخرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

٦ ٣ - إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية، ٢٠٠٤-٢٠٠٨

٧ ٤ - إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية، ٢٠٠٤-٢٠٠٨

٩ ٥ - عدد الشركات المدرجة، ٢٠٠٥-٢٠٠٩

١٠ ٦ - القيمة السوقية، ٢٠٠٥-٢٠٠٩

١١ ٧ - معدل دوران الأسهم، ٢٠٠٥-٢٠٠٩

١٢ ٨ - الإيرادات الضريبية، ٢٠٠٥-٢٠٠٩

١٣ ٩ - تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى منطقة الإسكوا، ٢٠٠٤-٢٠٠٨

١٥ ١٠ - متغيرات مختارة في مناخ الأعمال في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠١٠

١٧ ١١ - تحويلات العاملين إلى مجموعة من البلدان الأعضاء، ٢٠٠٤-٢٠٠٨

٢١ ١٢ - صادرات منطقة الإسكوا ووارداتها، ٢٠٠٣-٢٠٠٨

٢١ ١٣ - نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الإسكوا،

٢١ ٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨

٢٤ ١٤ - مقارنة بين القطاعات التي تمتلك فيها البلدان الأعضاء ميزة تفضلية وتلك التي

٢٤ تتسم بأداء تجاري مميز في الأسواق العالمية، ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦

٢٦ ١٥ - مكونات الصناعات التحويلية لناحية التقنيات المستخدمة في البلدان الأعضاء،

٢٦ ١٩٩٧ و ٢٠٠٦

٣٠ ١٦ - المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء في الإسكوا،

٣٠ ٢٠٠٠-٢٠٠٨

٣١ ١٧ - نسبة المساعدات الإنمائية إلى الدخل القومي لعدد من الدول المانحة الأعضاء

٣١ في الإسكوا

٣٢ ١٨ - المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء

المحتويات (تابع)

الصفحة

٣٥	الدين العام الخارجي في البلدان الأعضاء، ٢٠٠٤-٢٠٠٨	١٩-
٣٦	خدمة الدين العام الخارجي في البلدان الاعضاء، ٢٠٠٤-٢٠٠٨	٢٠-
٣٧	نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٠٤-٢٠٠٨	٢١-
٣٧	نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات، ٢٠٠٤-٢٠٠٨	٢٢-
٣٨	الفائض/العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٠٨-٢٠١٠	٢٣-

قائمة الأشكال

٨	إجمالي الودائع والقروض لدى المصارف التجارية في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٤-٢٠٠٨	١-
٨	الودائع والقروض في المصارف خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨	٢-
٢٢	النمو الاقتصادي ونمو التجارة الخارجية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٩٦-٢٠٠٥	٣-
٢٣	النمو الاقتصادي ونمو التجارة الخارجية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ١٩٩٦-٢٠٠٥	٤-

ملخص تنفيذي

تبحث هذه الدراسة في التقدم الذي أحرزته بلدان الإسكوا خلال السنوات الست الماضية، ولا سيما في عام ٢٠٠٨، في تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد في مونتيري، المكسيك، في آذار/مارس ٢٠٠٢. وتستعرض الدراسة كذلك تداعيات الأزمة المالية العالمية على أداء البلدان الأعضاء في مختلف مجالات تمويل التنمية.

لقد أحرزت البلدان الأعضاء في الإسكوا تقدماً ملحوظاً في مجالات عديدة خلال السنوات القليلة الماضية. ففيما يتصل بتعبئة الموارد المالية المحلية للتنمية، أدى تحديث الإطار التنظيمي والتشريعي لعمل المصارف في البلدان الأعضاء وتنويع الأدوات المصرفية المتوفرة إلى اضطلاع القطاع المصرفي بدور هام في تمويل التنمية. وحققت الأسواق المالية في هذه البلدان نمواً قياسيماً خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، إذ إنها توسعت عموماً، وشهدت زيادة كبيرة في عدد الشركات المدرجة فيها.

وبالإضافة إلى ذلك، ساعد تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وتحسين بيئة الأعمال، وتيسير المعاملات الإدارية للمستثمرين في معظم بلدان المنطقة على تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي ساهم في تحقيق النمو الاقتصادي. وعلى صعيد النظام الضريبي، نمت الإيرادات الضريبية في عدد كبير من بلدان الإسكوا في ضوء المساعي الهادفة إلى توسيع القاعدة الضريبية وتحسين عملية جباية الضرائب.

وعلى صعيد آخر، قطعت البلدان الأعضاء في الإسكوا شوطاً بعيداً في الالتزام بالإصلاحات التجارية المنصوص عليها في الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية التي وقعتها في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨. وقد انعكس ذلك ارتفاعاً واضحاً في معدلات التجارة الخارجية ومساهمتها في الدخل القومي.

واستمرت البلدان الأعضاء المانحة في تقديم المساعدات الإنمائية إلى العديد من البلدان خلال الفترة الأخيرة، وذلك بهدف تمويل مشاريع البنى الأساسية والمساهمة في التنمية الاقتصادية. واتخذت المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء اتجاهاً تصاعدياً إثر انعقاد قمة الأمم المتحدة للألفية، واستُخدمت لتمويل مشاريع اجتماعية في حالات كثيرة.

وفيما يتصل بالديون، استفادت بلدان المنطقة من ارتفاع معدلات النمو خلال السنوات الماضية من أجل تخفيض معدلات ديونها الخارجية عموماً. ويتوقع أن ينعكس ذلك إيجاباً على فرص التنمية الاقتصادية في العديد من البلدان الأعضاء.

وبالرغم من التقدم المحرز نحو تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية، إلا أن عدة مجالات لا تزال تعاني من أوجه قصور كثيرة، بالإضافة إلى أن الأزمة المالية العالمية قد زرعت العقبات أمام التقدم في العديد من الحالات.

على صعيد العمل المصرفي، مثلاً، تعتمد المصارف التجارية في البلدان الأعضاء بشكل رئيسي على تقديم القروض الشخصية، في حين لا تعتمد على الأدوات الاستثمارية سوى بدرجة صغيرة. ونتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، سجلت معدلات النمو في السيولة المحلية في البلدان الأعضاء، لا سيما بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تراجعاً كبيراً. واتخذت هذه البلدان مجموعة من التدابير للحد من تبعات انخفاض السيولة على القطاع المصرفي.

ومع تفاقم الأزمة المالية العالمية، بات مؤكداً أن أسواق المال كانت من أولى ضحايا الأزمة، إذ تكبدت جميع الأسواق العاملة في البلدان الأعضاء خسائر فادحة. وكشف ذلك طبيعة الاستثمارات القصيرة الأجل في هذه الأسواق، والمضاربات المهيمنة على عمليات الشراء والبيع خلال العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، مما أضعف قدرة هذه الأسواق على أداء دور هام في تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية.

وبالرغم من طفرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلدان الإسكوا خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨، فقد بدأت المنطقة تشهد تراجعاً ملحوظاً في هذه الاستثمارات في الفصل الأخير من عام ٢٠٠٨ استمر لغاية عام ٢٠٠٩، وذلك نتيجة للأزمة المالية. ولا تزال التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة تواجه خللين يقوضان إمكانية تمويل التنمية، هما حصر الاستثمارات في عدد ضئيل من البلدان الأعضاء وفي عدد محدود من القطاعات.

وفي ضوء الأزمة العالمية، ازداد حجم التحويلات المالية التي يرسلها العاملون في الخارج إلى بلدانهم بشكل طفيف في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧ في عدد من البلدان. وتشكل هذه التحويلات أحد أهم مصادر التدفقات المالية الواردة إلى البلدان الأعضاء المصدرة للعمالة، كما أن الارتفاع في مستوياتها بقي متفاوتاً بين بلد وآخر. وبشكل عام، يمكن القول إن هذه التحويلات لا تساهم كثيراً في تمويل التنمية في البلدان الأعضاء، إذ إن القسم الأكبر منها يتفق لتلبية الاحتياجات اليومية ورفع مستوى المعيشة.

وأما التجارة الخارجية في البلدان الأعضاء، فتأثرت بالأزمة العالمية من خلال ثلاث قنوات هي انخفاض أسعار النفط، وتراجع الطلب العالمي، وانكماش السيولة المتوقعة لتمويل التجارة. ولا يزال على البلدان الأعضاء القيام بمزيد من الإصلاحات من أجل تعزيز فرص تنويع الصادرات.

ولا يزال عدد من البلدان الأعضاء الأقل نمواً بحاجة إلى المزيد من المساعدات، لا سيما في ضوء التداخيات الاجتماعية للأزمة.

وفيما يختص بالديون، وكما لا تؤدي تداعيات الأزمة العالمية إلى تفاقم الدين العام، ينبغي أن تعتمد البلدان الأعضاء على تحسين إدارة المالية العامة واستكمال الإصلاحات الاقتصادية. ولتسريع تنفيذ توافق آراء مونتيري، على البلدان الأعضاء التركيز على عدة جوانب، أهمها:

- ١ - تفعيل تمويل المشاريع الاستثمارية والإنتاجية من خلال المصارف وأسواق المال وصناديق التنمية.
- ٢ - تحديث بيئة الأعمال، والبيئة التشريعية، وحماية المستثمرين، وتحرير القطاعات الخدمائية من أجل تحفيز الاستثمار، لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ٣ - تحسين إدارة المالية العامة في البلدان الأكثر مديونية، وذلك من خلال ترشيد الإنفاق وزيادة الإيرادات، وتخصيص مساعدات رسمية أكبر للبلدان الأقل نمواً.
- ٤ - مواصلة المساعي الهادفة إلى إصلاح النظام المالي والاقتصادي الدولي وهيكله. ويوجد توافق للآراء حول أهمية الاستمرار في إصلاح المؤسسات المالية الدولية وتحديثها مع مراعاة التمثيل العادل للبلدان النامية.

مقدمة

تبحث هذه الدراسة في أهم القضايا التي تضمنها توافق آراء مونتيري الذي أسفر عنه المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المنعقد في المكسيك في عام ٢٠٠٢، وفي أهم القضايا التي تناولها مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية الذي استضافته قطر في عام ٢٠٠٨. وينص توافق آراء مونتيري على ستة بنود رئيسية، هي تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية؛ وتعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية؛ والتجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية؛ وزيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية؛ والدين الخارجي؛ ومعالجة المشاكل المنظومية. وتتناول الدراسة التقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في هذه المجالات خلال السنوات الست الماضية، لا سيما في عام ٢٠٠٨. وتستعرض أثر الأزمة المالية العالمية على أداء البلدان الأعضاء في مختلف مجالات تمويل التنمية.

تشير الدراسة إلى أن البلدان الأعضاء أحرزت تقدماً متفاوتاً نحو تنفيذ توافق آراء مونتيري، إذ كان القسط الأكبر من هذا التقدم من نصيب الدول المصدرة الرئيسية للنفط. أما أقل البلدان نمواً، فقد عانت من مصاعب كبيرة خصوصاً فيما يتعلق بتدفق الموارد الخارجية، الأمر الذي حد من قدرتها على تنفيذ التوصيات بالكامل.

كما أن عدداً كبيراً من البلدان الأعضاء ما زال يواجه عقبات كبيرة، أهمها ضعف دور القطاع المصرفي وضيق أسواق المال، بالإضافة إلى المشاكل المتصلة بالبيروقراطية والفساد المالي والإداري. كما أن تدفق الموارد الخارجية، وخصوصاً الاستثمار الأجنبي المباشر، لا يزال يتركز في عدد محدود من البلدان، إذ إن حصة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأعضاء تبلغ أكثر من ٧٠ في المائة. كذلك، لا تزال عدة بلدان أعضاء تعاني من مشاكل تتصل بارتفاع ديونها الخارجية، مثل السودان ولبنان، الأمر الذي يحد من قدرتها على توفير ما يلزم من موارد لتمويل التنمية.

وتشكل الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة التي بدأت آثارها الخطيرة بالظهور منذ خريف عام ٢٠٠٨ أسوأ أزمة يشهدها الاقتصاد العالمي منذ الكساد الكبير. وقد ترتبت عنها تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية شديدة طالت الاقتصاد العالمي بأسره في عالم أصبح مترابطاً إلى أبعد الحدود، ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الدولية. وقد تراجع الاقتصاد العالمي بمعدلات تفوق التقديرات الأولى بأشواط، ويتوقع أن يأتي الانتعاش بصورة تدريجية ومتباينة. ويتوقع البنك الدولي أن يزيد عدد الذين دخلوا في دوامة الفقر عن ٥٠ مليون نسمة، معظمهم من النساء والأطفال. وتتوقع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن تسهم الأزمة في ارتفاع عدد ضحايا الجوع ومعدلات نقص التغذية إلى مستوى غير مسبق يتجاوز مليار نسمة.

وتأثرت بلدان الإسكوا بالأزمة المالية العالمية إلى أبعد الحدود، وذلك نتيجة لتراجع حجم السيولة العالمية، وانسحاب بعض المستثمرين الأجانب من البورصات العربية، والخسائر التي تكبدتها الصناديق السيادية العربية نتيجة انخفاض أسعار أصولها في الخارج، بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط.

وقد وقع الوزر الأكبر من تبعات الأزمة على عاتق الدول المصدرة للنفط، إذ تشير التقديرات إلى انخفاض إيرادات بلدان الإسكوا من عائدات النفط بحوالي ٣٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام

٢٠٠٨، وذلك بنسبة ٥٠ في المائة. وقدرت خسائر أسواق أوراق المال العربية بحوالي ٣٦٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، بينما سجلت أصول الصناديق السيادية العربية تراجعاً بلغ نحو ٢٠٠ مليار دولار، نتيجة للأزمة المالية العالمية.

وبالإضافة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية على النفط وأسواق المال وأصول الصناديق السيادية، أثرت الأزمة أيضاً على البلدان الأعضاء ذات الاقتصاديات المتنوعة، وأجبرت عدداً من العاملين في الخارج على العودة إلى بلدانهم، وأسفرت عن تراجع عائدات السياحة وانخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعني ذلك أن الأزمة ستؤثر بدرجة كبيرة على البلدان الأعضاء التي يعتمد دخلها على التدفقات المالية الخارجية، الأمر الذي سيحد من قدرتها على تنفيذ توصيات توافق آراء مونتييري لتمويل التنمية بالكامل.

أولاً - التقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء نحو تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية

يولي توافق آراء مونتيري أهمية كبيرة لتعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية، وذلك عن طريق ما يلي:

- ١ - القطاع المصرفي: من خلال توسيع نطاق الأنشطة المصرفية في البلدان الأعضاء، ورفع درجة تطابقها مع المعايير المصرفية الدولية.
- ٢ - الأسواق المالية: من خلال تعزيز كفاءتها وقدرتها على تعبئة الموارد لتمويل المشاريع القائمة.
- ٣ - النظام الضريبي: من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتحسين جباية الضرائب.

ويركز بند تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية على ضرورة مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد. ومن هذا المنطلق، خضت عدة دول عربية خطى إيجابية في مجال مكافحة الفساد في عام ٢٠٠٩، فتمكنت الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وقطر والمملكة العربية السعودية من تحسين ترتيبها العام حسب مؤشر مفاهيم الفساد. واحتلت قطر المرتبة ٢٢ في عام ٢٠٠٩ مقارنة بالمرتبة ٢٨ في عام ٢٠٠٨؛ والإمارات العربية المتحدة المرتبة ٣٥ مقارنة بالمرتبة ٣٠؛ والمملكة العربية السعودية المرتبة ٦٣ مقارنة بالمرتبة ٨٠؛ والجمهورية العربية السورية المرتبة ١٢٦ مقارنة بالمرتبة ١٤٧^(١).

وبدأت عدة دول بمنح المشاريع الصغيرة والمتوسطة اهتماماً متزايداً من خلال اتخاذ عدد من التدابير، بما في ذلك السماح لها بالحصول على الائتمانات لتوسيع أنشطتها. كما عمدت البلدان الأعضاء بمعظمها إلى إصلاح نظامها المالي، عن طريق خصخصة عدد من المصارف وتشريع الأبواب أمام المصارف الأجنبية. وفي مجال الاستثمار، دأبت عدة دول على تحديث هيكلها الأساسية تمهيداً للطريق أمام القطاع الخاص لزيادة مشاركته في التنمية الاقتصادية. ونفذت هذه البلدان كذلك أنشطة متنوعة لتحسين الخدمات الحكومية، مثل التعليم والصحة، لدعم التنمية البشرية. إلا أن التركيز في النظام التعليمي في عدة دول لا يزال منصباً على الكمية، وليس على النوعية.

ألف - القطاع المصرفي

كانت البلدان الأعضاء في الإسكوا تشهد ازدهاراً اقتصادياً في السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية. فاعتباراً من عام ٢٠٠٧، بدأت أسعار النفط العالمية بالارتفاع تدريجياً من نحو ٥٠ دولاراً للبرميل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ لتبلغ حوالي ١٤٠ دولاراً للبرميل في تموز/يوليو ٢٠٠٨. وتمكنت بلدان الإسكوا عموماً والدول المصدرة للنفط خصوصاً من تحقيق فوائض مالية هامة تمثلت في زيادة السيولة النقدية بدرجة كبيرة، وذلك نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية، وزيادة الاستثمارات، وانتعاش السياحة.

(١) يتراوح مؤشر مفاهيم الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية بين صفر و١٠. ويدل المؤشر الذي تقترب قيمته من ١٠ على تدني مستوى الفساد في النظام، في حين يدل المؤشر الذي تقترب قيمته من صفر على ارتفاع مستوى الفساد.

وفي المقابل، تأثرت اقتصادات بلدان الإسكوا بالأزمة بفعل ارتباطها الوثيق بالدولار الأمريكي والاقتصاد العالمي. فمع بداية الأزمة المالية العالمية في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، تأثر كل من القطاع المصرفي وأسواق المال بالأزمة بدرجة كبيرة. وأثر الانخفاض الحاد الذي سجلته أسعار النفط العالمية بشكل كبير على السيولة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ انخفض سعر برميل النفط من ١٤٠ دولاراً في تموز/يوليو ٢٠٠٨ إلى ٣٣ دولاراً للبرميل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بينما تراجعت معدلات نمو السيولة المحلية في هذه البلدان بشكل ملحوظ. فقد سجلت الإمارات العربية المتحدة والبحرين التراجع الأكبر في معدلات نمو السيولة، إذ انخفضت هذه المعدلات من ٤٢ في المائة و٤١ في المائة تقريباً في عام ٢٠٠٧ إلى ١٩ في المائة و١٨ في المائة في عام ٢٠٠٨ في هذين البلدين، بالترتيب (الجدول ١). وأدى تراجع أسعار النفط العالمية، من جهة، والانخفاض في مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر، من جهة ثانية، إلى انخفاض معدل نمو السيولة المحلية في بلدان الإسكوا، مما تسبب بارتفاع أسعار الفائدة على القروض وبالتالي بارتفاع كلفة الإقراض عموماً.

الجدول ١ - معدلات نمو السيولة المحلية، ٢٠٠٢-٢٠٠٨
(نسبة مئوية)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
١٧.٢٨	١٠.٦١	١٤.١٢	١٦.٩٦	١١.٦٨	١٢.٤٣	٧.٠٣	الأردن
١٩.٢٠	٤١.٦٨	٢٣.٢١	٣٣.٧٨	٢٣.٢٥	١٣.١٩	١٠.٩٧	الإمارات العربية المتحدة
١٨.٤٠	٤٠.٨٣	١٤.٨٧	٢١.٩٩	٤.١٤	٦.٣٦	١٠.٣٤	البحرين
١٢.٤٦	١٢.٣٥	٩.١٦	١١.٨٤	١٣.٣٩	٩.٤١	١٨.٤٨	الجمهورية العربية السورية
١٦.٣٣	١٠.٣١	٢٩.٦٨	٤٣.٤٩	٣٠.٨٤	٣٠.٣٢	٣٠.٣٣	السودان
٢٩.٥٠	٢٧.٨٨	٤٣.٦٠	٢٧.٤٩	٦٥.٣٦	٧٩.٦٣	٣٥.٨٥	العراق
٢٣.٠٦	٣٧.١٨	٢٤.٨٦	٢١.٣٦	٣.٩٥	٢.٥١	٥.٢٤	عمان
١٩.٧٨	٣٢.٦٨	٢٧.٩٥	٤٣.٢٥	٢٠.٥٣	١٥.٧٩	١١.٨٠	قطر
١٥.٧٧	١٩.٠٩	٢١.٦٦	١٢.٢٨	١٢.٠٦	٧.٨٣	٤.٧٥	الكويت
١٤.٧٨	١٢.٤٢	٧.٨٤	٤.٤٦	١٠.٠٩	١٣.٠٥	٨.٠٦	لبنان
١٠.٤٩	١٩.١٢	١٥.١٣	١١.٥٤	١٣.٩٩	١٩.٩٤	١١.٩٩	مصر
١٧.٦٥	١٩.٥٥	١٩.٣١	١١.٦١	١٨.٨٤	٦.٩٣	١٤.٧٧	المملكة العربية السعودية
١٤.١٦	١٧.٣٧	٢٨.٧٧	١٤.٤٢	١٥.٠٤	١٩.٩٧	١٨.٠٥	اليمن

المصدر: صندوق النقد العربي، أعداد مختلفة من "التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

وفي السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية، أدى القطاع المصرفي في بلدان الإسكوا دوراً هاماً في تعبئة الموارد المحلية لأغراض التنمية، وذلك من خلال تحديث الإطار التنظيمي والتشريعي لعمل المصارف، وتنويع الأدوات المصرفية المتوفرة، وتقديم خدمات مالية منتشرة دولياً. غير أنه في ضوء تفاقم الأزمة، تأثرت المصارف والمؤسسات المالية العاملة في البلدان الأعضاء بشكل كبير، وذلك نتيجة لارتباطها الوثيق بالاقتصاد العالمي وبالذول المتقدمة، وكذلك بسبب اقتراضها من المؤسسات الدولية.

اتخذت مجموعة من بلدان الإسكوا تدابير للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفي. فخفضت الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية سعر الفائدة على إعادة شراء شهادات إيداع المصرف المركزي. كما خفض كل من الأردن والبحرين والكويت واليمن سعر الفائدة على الإقراض. أما الأردن وعمان والمملكة العربية السعودية واليمن، فخفضت مصارفها المركزية

الإحتياطي الإلزامي للمصارف العاملة فيها، وذلك بهدف زيادة السيولة المتوفرة لدى المصارف التجارية. وعلى سبيل المثال، خفضت مؤسسة النقد العربي السعودي الإحتياطي الإلزامي على مرحلتين، وذلك من ١٥ في المائة إلى ١٠ في المائة في المرحلة الأولى ومن ١٠ في المائة إلى ٧ في المائة في المرحلة الثانية. وقدم البنك المركزي في الإمارات العربية المتحدة تسهيلات للمصارف العاملة في البلد، وتم ضخ كميات من السيولة تبلغ قيمتها ٤.٤ مليارات دولار تقريباً في خمسة مصارف. وضخت مؤسسة النقد العربي السعودي حوالي ٣ مليارات دولار في المصارف العاملة في المملكة. وكذلك الأمر في الكويت حيث قدم البنك المركزي تسهيلات قصيرة الأجل للمصارف العاملة في البلد. وحرصت كافة المصارف المركزية في البلدان الأعضاء على تأكيد ضمانها للودائع، وذلك في محاولة منها لإعادة الثقة في القطاع المصرفي.

ويمكن تقسيم البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى ثلاث مجموعات، حسب نسبة المدخرات من الناتج المحلي الإجمالي. المجموعة الأولى تضم الدول التي تحقق نسبة مرتفعة من المدخرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وفيها جميع بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتراوحت هذه النسبة بين حوالي ٤٥ في المائة في الإمارات العربية المتحدة و٦٥ في المائة في قطر خلال عام ٢٠٠٦. أما المجموعة الثانية، فتضم الدول التي تحقق نسبة متوسطة من المدخرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وفيها الجمهورية العربية السورية والسودان ومصر. وتراوحت هذه النسبة بين ١٣ في المائة في الجمهورية العربية السورية و٢٤ في المائة في السودان خلال عام ٢٠٠٨. وتضم المجموعة الثالثة الدول التي تسجل نسبة سالبة من المدخرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وفيها الأردن وفلسطين ولبنان. وتدلّ النسب السالبة إلى ارتفاع المديونية الفردية والاعتماد الكبير على القروض الشخصية لتمويل الاستهلاك (الجدول ٢).

الجدول ٢ - إجمالي المدخرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
(٢٥.٩٨)	(١٣.٤٦)	(٩.٠٢)	(١٦.٧٨)	(٢.٨٧)	الأردن
..	..	٤٤.٩٥	٤١.٥٤	٣٦.٦٤	الإمارات العربية المتحدة
..	..	٥٠.٢٩	٤٧.٥٢	٤٤.١٥	البحرين
١٣.٤٠	١٩.٢٧	٢١.٢٢	١٩.٥٢	٢٠.٢٠	الجمهورية العربية السورية
٢٤.٣٤	٢٠.٤٥	١٣.٨٩	١٣.٨٤	١٨.٦٨	السودان
..	..	٤٣.٣٤	٤٤.٩٣	٣٤.٥٩	عمان
□.	□.	□.	(٢٨.٤٢)	(٢٩.١٤)	فلسطين
..	..	٦٥.٣٢	٧٠.٢٨	٦٩.٤٨	قطر
..	٥٥.٠٤	٥٧.٥٧	٥٢.١٤	٤٢.٧٢	الكويت
(٤.٩٠)	(٦.٥٠)	(٥.٤٨)	(٠.١٤)	(٠.٤٣)	لبنان
١٧.١٩	١٦.٢٧	١٧.١١	١٥.٧١	١٥.٥٨	مصر
٥٣.٧٠	٤٨.٨٠	٥٠.١٣	٥١.٣٢	٤٥.٩٤	المملكة العربية السعودية

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة البيانات المالية.

ارتفعت نسبة الودائع في البلدان الأعضاء بنحو ٢١ في المائة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ من ٧٤٦ مليار دولار تقريباً إلى ٩٠٥ مليارات دولار تقريباً، على التوالي. ومثلت الودائع القصيرة الأجل نحو ٢٥ في المائة من إجمالي الودائع في البحرين في عام ٢٠٠٨، وحوالي ٢٧ في المائة في الإمارات العربية

المتحدة، و٢٣ في المائة في عمان، و٣٣ في المائة تقريباً في قطر^(٢). من جهة أخرى، لوحظ ارتفاع كبير في الودائع في المصارف العاملة في الدول ذات الاقتصادات المتنوعة والمصدرة للعمالة، إذ ارتفعت قيمة الودائع في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر بنسب متفاوتة تتراوح بين ١٢.٥ في المائة في مصر و١٨ في المائة في الجمهورية العربية السورية بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ (الجدول ٣). وتمثل الودائع القصيرة الأجل حوالي ١٣ في المائة في مصر و٢ في المائة ليس إلا في لبنان^(٣). وتشير نسبة الودائع القصيرة الأجل من إجمالي الودائع إلى عجز المصارف التجارية عن تمويل المشاريع الطويلة الأجل التي من شأنها المساهمة في تمويل التنمية. فالودائع القصيرة الأجل في قطر، مثلاً، تبلغ نحو ٣٣ في المائة، وهي نسبة مرتفعة نسبياً. وبالتالي، لا تستطيع المصارف التجارية استخدام هذه الودائع لتمويل مشاريع طويلة الأجل، مما يحد من دورها في تمويل التنمية.

الجدول ٣ - إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية، ٢٠٠٤-٢٠٠٨
(بملايين الدولارات)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
٢٢٥٤١	١٩٦٠٤	١٧٦٨٤	١٥٦٨٩	١٣٢٦٠	الأردن
٢٢٧٥٤٠	١٧٨١٤٨	١٢٨٢٨٨	١٠٥٠٣٠	٧٥٦٢٦	الإمارات العربية المتحدة
٢٠٣٧٥	١٦٧٧١	١٢٠٠٣	١٠٤٥١	٨٨٨٨	البحرين
٢٦٥٧٤	٢٢٥٤١	١٨٥٣٦	١٦٧٢٤	١٥٨٣٣	الجمهورية العربية السورية
٨٠٤٣	٦٧٩٣	٦١١٤	٤٢٤١	٢٥٨٠	السودان
٣١٠٥٨	٢٣٤٧٣	١٤٢٦٢	٦٧٧١	٥٤٠٧	العراق
٢٢١٢٢	١٦٦٣٩	١٢٠١٣	٩٦٠٤	٧٨٦٨	عمان
٥٤٤٠٩	٤٤٧٣٧	٣٢٧٧٦	٢٣٢٥٠	١٦٥٥٦	قطر
٨٩٨٠٨	٧٠١٦١	٥٧٧٥٣	٤٦٢٤٥	٤٠٦٠٥	الكويت
٦٧١٥٧	٥٨٤٧٠	٥٢٣٦٨	٤٨٦٤٨	٤٦٢٦٧	لبنان
١٠٤١٢٤	٩٢٥٧٩	٧٧٤٩٦	٧٤٨٥٢	٦٥٢٢٣	مصر
٢٢٥٦٣٢	١٩١٣٥٠	١٥٧٦٦٩	١٣٠٥٠٣	١١٦٢٥٧	المملكة العربية السعودية
٦١٦١	٥٢٦٧	٤٢٨٧	٣٢٧٧	٣٠٨٦	اليمن
٩٠٥٥٤٤	٧٤٦٥٣٣	٥٩١٢٤٩	٤٩٥٢٨٢	٤١٧٤٥٦	إجمالي الودائع

المصدر: صندوق النقد العربي، أعداد مختلفة من "التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

وارتفعت قيمة القروض والتسهيلات التي تقدمها المصارف التجارية العاملة في البلدان الأعضاء من حوالي ٧١٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٩٣٩ مليار دولار تقريباً في عام ٢٠٠٨. وقد تزامن ذلك مع ارتفاع إيرادات النفط وزيادة السيولة. وبلغ هذا الارتفاع أعلى مستوى له في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر، حيث تراوح بين ٤٦ و٤٨ في المائة في عام ٢٠٠٨. ويعود الارتفاع في حجم القروض والتسهيلات الائتمانية بشكل أساسي إلى ازدياد القروض المقدمة لتمويل الاستثمار العقاري، خصوصاً في ضوء رفع سقف تمويل المصارف للعقارات في عدة بلدان أعضاء، لا سيما في الإمارات العربية المتحدة التي شهدت فورة عقارية لا سابق لها. وقد مثلت حصة القطاع الخاص من هذه القروض والتسهيلات ٧٣ في المائة تقريباً خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. وتتفاوت هذه النسبة بين بلد وآخر، وذلك بين نسبة أداها ٤٠

(٢) IMF, International Financial Statistics Database

(٣) المرجع نفسه.

في المائة في الجمهورية العربية السورية وأقصاها ٩٨ في المائة في سلطنة عمان. ويستقطب القطاع العام جزءاً كبيراً من هذه القروض والتسهيلات في الجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، مما يدل على أن التمويل المقدم من القطاع المصرفي للتنمية يبقى محدوداً جداً، وأن جزءاً كبيراً من قروض القطاع الخاص يتجه نحو القروض العقارية والشخصية، في حين تخصص قروض القطاع العام لسد عجز الميزانية (الجدول ٤).

الجدول ٤ - إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية، ٢٠٠٤-٢٠٠٨
(بملايين الدولارات وكنسبة مئوية)

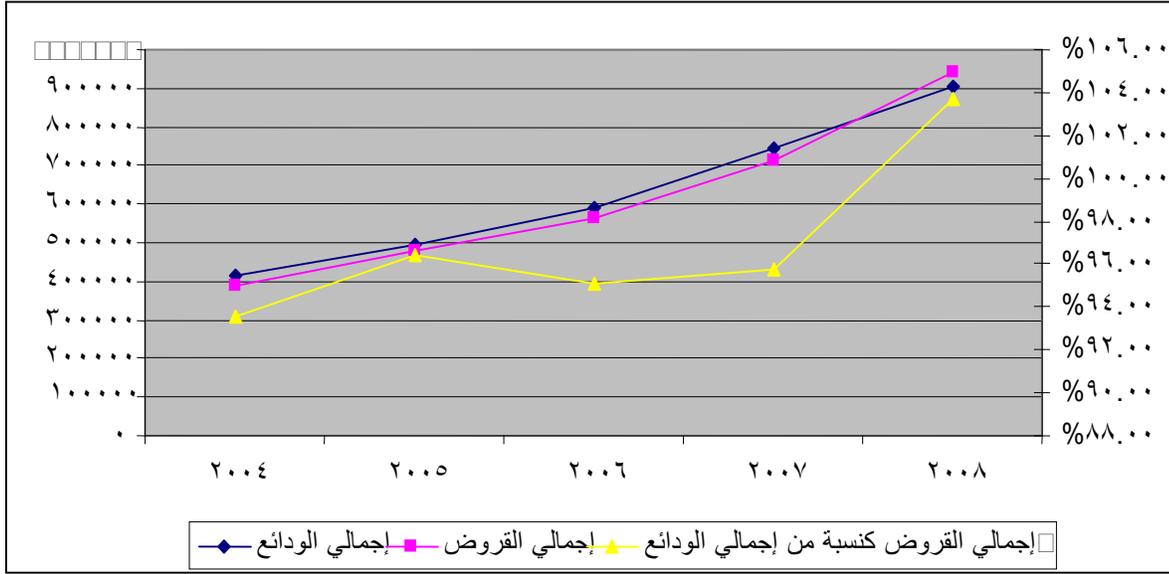
حصة القطاع الخاص في عام ٢٠٠٨	حصة القطاع الخاص في عام ٢٠٠٧	حصة القطاع الخاص في عام ٢٠٠٦	حصة القطاع الخاص في عام ٢٠٠٥	حصة القطاع الخاص في عام ٢٠٠٤	حصة القطاع الخاص في عام ٢٠٠٨		
٧٣.١٣	٧٧.١٥	٢٤١٣١	٢٠٠٨٤	١٥٤٣٢	١٣٥٢٥	١٠٥٨٥	الأردن
٧٩.٥١	٧٩.١٢	٢٥٨٥٨٥	١٧٦٢٨٢	١٢٩١١٢	٩٦١٥٨	٦٧٢٤٤	الإمارات العربية المتحدة
٦٥.٤١	٦٧.٥٧	٢٥٢٣٩	١٧٠١٩	١٢٧٢٠	١٠٤٠٤	٩٢٣٦	البحرين
٣٩.٦٠	٤١.٢٤	٢١٣٩٧	١٥٣٦٧	١٢٠٣٤	١٠٦٦٣	٩١٢٠	الجمهورية العربية السورية
٧٣.٦٧	٨١.٠٧	٨٤٠٦	٧٠٦٧	٦٣٦٦	٣٤١٦	١٩٢٢	السودان
٥٣.٧٢	٣٤.٣٦	٦١٣٣	٥٧١٩	٢٠١١	٧٦٢	٥٥٠	العراق
٩٨.١٠	٩٣.٩٩	٢٢٠٧٦	١٥٩٤٨	١١٦٩٧	٩٨٧٨	٩٣٨٨	عمان
٧٢.٢٠	٧٤.٤٦	٦٥٣٨٢	٤٤٤١٣	٢٩١٨٢	٢٢٢١٨	١٦١٤٠	قطر
٩٢.٧٧	٩١.٩٤	٩٩٤٦٠	٨٦٦٨٢	٦٣٣٣٧	٥٢٧٣٩	٤٦٢٧٠	الكويت
٤٥.٣٢	٤٥.٢٢	٤٦٤٧٧	٣٩٢٦٠	٣٦٠٠٩	٣٣٩٣٩	٣١٩٥٧	لبنان
٥٠.٩٢	٥٨.٤٨	٨٩٧٥٢	٧١٢٧٠	٦٣٣٥٦	٦٢٥٠٦	٥٥٣٢٧	مصر
٧٢.٨٣	٧٢.٥١	٢٦٨٩٦٢	٢١٢٥١٤	١٧٨٤٥٣	١٥٩١٣٠	١٣٠٨٩٢	المملكة العربية السعودية
٦١.٩٠	٥٤.٣٣	٣٤٢٢	٣٢٥٣	٢٣٤٦	٢٠٧٠	١٨٤٢	اليمن
٧٢.٧٧	٧٣.٢٤	٩٣٩٤٢٢	٧١٤٨٧٨	٥٦٢٠٥٥	٤٧٧٤٠٨	٣٩٠٤٧٣	إجمالي القروض

المصدر: صندوق النقد العربي، أعداد مختلفة من "التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

الجدير بالذكر أن الودائع والقروض في البلدان الأعضاء كانت تتبع اتجاهات تصاعدياً مماثلاً خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨. وفي المقابل، تراوحت نسبة القروض إلى الودائع في البلدان الأعضاء بين ٩٤ في المائة في عام ٢٠٠٤ و ١٠٤ في المائة في عام ٢٠٠٨، مما يدل على أن القروض التي تمنحها المصارف التجارية في البلدان الأعضاء تحقق عوائد مالية وأرباح هامة تساهم في زيادة رأسمال هذه المصارف وتسمح لها بتوفير قروض تفوق قيمة ودائعها. وعلى صعيد آخر، لم تبلغ نسبة الودائع في المصارف المتخصصة والاستثمارية في لبنان سوى ٣.٧ في المائة من إجمالي ودائع القطاع المصرفي في نهاية عام ٢٠٠٩، في حين لم تتجاوز قيمة التسليفات وتمويل القطاعات الاقتصادية ٣.٤ في المائة من إجمالي التسليفات^(٤) (الشكل ١).

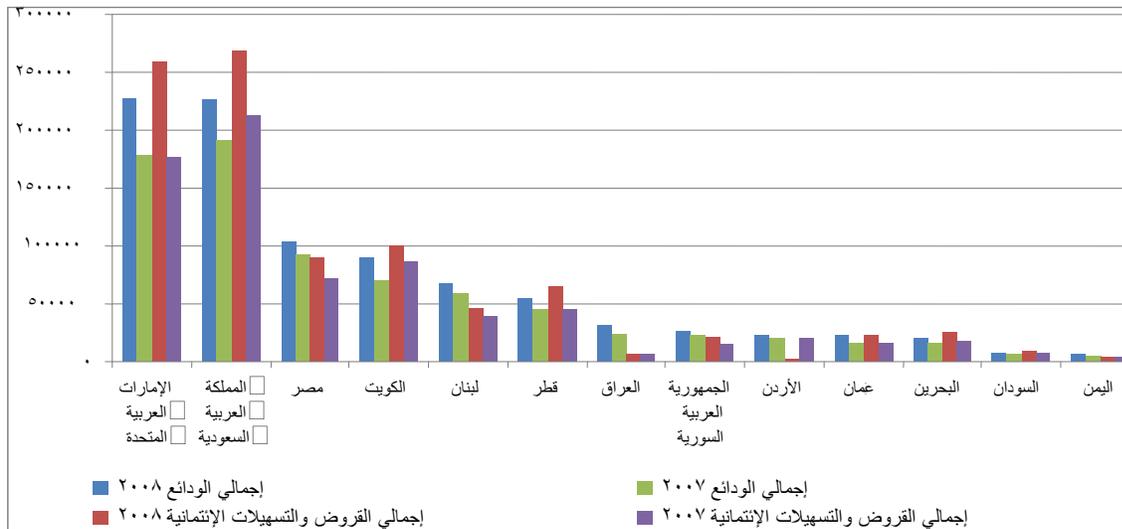
(٤) جريدة السفير، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠، "تطور الميزانية المجمع للمصارف المتخصصة حتى نهاية ٢٠٠٩". استقطاب كبير للودائع بالليرة بسبب الاستقرار وفارق أسعار الفوائد".

الشكل ١ - إجمالي الودائع والقروض لدى المصارف التجارية في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨



ويشير الشكل ٢ إلى أن المصارف التجارية في البلدان الأعضاء تعتمد على تقديم القروض الشخصية بدرجة كبيرة، وأنها تعتمد بدرجة أقل على الأدوات الاستثمارية والقروض والودائع ذات الاتجاه الواحد. وتشير البيانات الأولية إلى تراجع أرباح القطاع المصرفي في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة ٨.٦ في المائة تقريباً في عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨^(٥).

الشكل ٢ - الودائع والقروض في المصارف خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ (بملايين الدولارات)



باء - الأسواق المالية

حققت الأسواق المالية في بلدان الإسكوا نمواً لا سابق له في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. فباستثناء الأسواق المالية في لبنان ومصر، توسعت الأسواق المالية في أنحاء المنطقة وشهدت زيادة هامة في عدد الشركات المدرجة فيها. من جهة أخرى، تراجع عدد الشركات المدرجة في بورصتي القاهرة والإسكندرية من ٦٠٣ شركات إلى ٣٧٣ شركة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، حيث غلب على الشركات المدرجة في السوق الطابع العائلي والحجم الصغير (الجدول ٥). وباشترت سوق دمشق للأوراق المالية أعمالها في شهر آذار/مارس ٢٠٠٩ بناء على المرسوم رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٦، وبلغ عدد الشركات المدرجة فيها ١٤ شركة في نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٠.

الجدول ٥ - عدد الشركات المدرجة، ٢٠٠٥-٢٠٠٩

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٦٧	٦٥	٦٤	٦٠	٥٩	سوق أبو ظبي للأوراق المالية
٢٧٢	٢٦٢	٢٤٥	٢٢٧	٢٠١	بورصة عمان
٤٩	٥١	٥١	٥٠	٤٧	سوق البحرين للأوراق المالية
١٣٥	١٢٦	١١١	٨٦	٧٧	سوق الأسهم السعودي
٢٠٥	٢٠٤	١٩٦	١٨٠	١٥٦	سوق الكويت للأوراق المالية
٦٧	٦٥	٥٥	٤٦	٣٠	سوق دبي المالي
٥٣	٥٢	٥٢	٥٢	٤٩	سوق الخرطوم للأوراق المالية
٣٩	٣٧	٣٥	٣٣	٢٨	سوق فلسطين للأوراق المالية
١٢٠	١٢٢	١٢٥	١٢١	١٢٥	سوق مسقط للأوراق المالية
٤٤	٤٣	٤٠	٣٦	٣٢	سوق الدوحة للأوراق المالية
١١	١٣	١٥	١٦	١٥	بورصة بيروت
٣٠٦	٣٧٣	٤٣٥	٦٠٣	٧٤٤	بورصتي القاهرة والإسكندرية
١٣٦٨	١٤١٣	١٤٢٤	١٥١٠	١٥٦٣	الإجمالي

المصدر: صندوق النقد العربي، أعداد مختلفة من النشرات الفصلية للأسواق المالية العربية.

مع بداية الأزمة المالية العالمية، كانت أسواق المال أول الأوساط المتأثرة بتداعيات الأزمة. فقد تكبدت جميع الأسواق العاملة في البلدان الأعضاء خسائر فادحة، إذ تراجعت القيمة السوقية الإجمالية بنحو ٤٥ في المائة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، وذلك من ٢٥٨ مليار دولار إلى نحو ٦٩٧ مليار دولار (الجدول ٦). وانخفضت القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كافة الأسواق. وبالرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥ في المائة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، إلا أن الأسواق المالية لم تتمكن من مجاراة هذا الارتفاع.

وكان سوق دبي المالي أول الأسواق المالية الخاسرة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، إذ تراجعت قيمته السوقية بنسبة ٥٤ في المائة، من ١٣٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٦٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٨. وتلاه سوق الأسهم السعودي الذي خسر نحو ٥٣ في المائة من قيمته السوقية، وسوق الكويت للأوراق المالية الذي خسر حوالي ٤٨ في المائة من قيمته السوقية. وواجه كلٌّ من سوق أبو ظبي للأوراق المالية وبورصتي القاهرة والإسكندرية الأزمة نفسها، إذ خسر السوق الأول نحو ٤٣ في المائة من قيمته السوقية بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، في حين خسر الثاني ٣٨ في المائة منها (الجدول ٦). واستطاعت هذه الأسواق

تعويض بعض خسائرها في عام ٢٠٠٩، فارتفعت القيمة السوقية الإجمالية بنسبة ١٨ في المائة، وذلك من ٦٨٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٨٢٠ مليار دولار تقريباً في عام ٢٠٠٩. واستطاعت الأسواق السعودية والكويتية والبورصة المصرية وسوق أبوظبي تقليص بعض الخسائر التي تكبدتها في عام ٢٠٠٨، في حين استمر التراجع في سوق دبي المالي.

الجدول ٦ - القيمة السوقية، ٢٠٠٥-٢٠٠٩ (بملايين الدولارات، وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
كنسبة مئوية	كنسبة مئوية						
٤٢.١٤ (*)	٥٩.٧٦ (*)	٨٠٢٠١	٦٨٨١٠	١٢١١٢٨	٨٠٧٤٥	١٣٢٤١٣	سوق أبو ظبي للأوراق المالية
١٧٩.١٠	٢٦٠.٤٤	٣١٨٨٩	٣٥٨٤٤	٤١٢٣٣	٢٩٧٢٩	٣٧٦٣٩	بورصة عمان
١٢٦.٠٢	١٦٨.٤٢	١٦٢٦٣	١٩٩٤٧	٢٧٠١٦	٢١١٢٢	١٧٣٦٤	سوق البحرين للأوراق المالية
٥٢.٦٨	١٣٥.٩٧	٣١٨٧٥١	٢٤٦٣٣٧	٥١٨٩٨٤	٣٢٦٨٦٩	٦٤٦١٢١	سوق الأسهم السعودي
٦٢.٦٠	١٣٢.٥٨	٩٣٨٢٤	٧٠١٨١	١٣٥٣٦٢	١٠٥٩٥٠	١٢٣٨٩٣	سوق الكويت للأوراق المالية
٣٨.٦٤ (*)	٦٨.١٧ (*)	٥٨٠٩٥	٦٣٠٩٩	١٣٨١٧٩	٨٦٨٩٥	١١١٩٩٣	سوق دبي المالي
٦.٥١	١٠.٣٥	٣٠٣٣	٣٨٠٤	٤٩٣١	٤٦٢٤	٣٢٤٢	سوق الخرطوم للأوراق المالية
..	٦١.٧٤	٢٣٧٧	٢١٢٤	٢٤٧٤	٢٧٣١	٣١٥٧	سوق فلسطين للأوراق المالية
٤٢.٣٧	٥٩.٥٣	٢٣٦١٦	١٥١٣٩	٢٣٠٨٦	١٣٠٣٣	١٢٠٦٢	سوق مسقط للأوراق المالية
١٤٥.٣٤	١٤٩.٧١	٨٧٩٣٠	٧٦٦٢٧	٩٥٥١٨	٦٠٩١٣	٨٧١٤٣	سوق الدوحة للأوراق المالية
٣٣.٥٣	٤٥.٣٩	١٢٨٤٣	٩٦٠٩	١٠٨٩٤	٨٣٠٤	٤٩١٧	بورصة بيروت
٥٢.٧٧	١٠٨.٣٨	٩١٠٩٢	٨٥٩٢٣	١٣٨٨٢٨	٩٣٤٩٦	٧٩٥٠٨	بورصتي القاهرة والإسكندرية
..	..	٨١٩٩١٤	٦٩٧٤٤٤	١٢٥٧٦٣٣	٨٣٤٤١١	١٢٥٩٤٥١	الإجمالي

المصدر: صندوق النقد العربي، أعداد مختلفة من النشرات الفصلية للأسواق المالية العربية.

(*) حسب الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفيما يتعلق بأحجام التداول، لوحظ ارتفاع عدد الأسهم المتداولة في عام ٢٠٠٩، خصوصاً في سوق دبي والبورصة المصرية. ويعود ذلك إلى سعي المستثمرين إلى الدخول إلى السوق لتعويض بعض خسائرهم. وغلبت عمليات المضاربة على التداول في عام ٢٠٠٩، مما أدى إلى تذبذب أسعار الأسهم بدرجة كبيرة، وإلى تفويض ثقة المستثمرين بالأسواق المالية وكذلك قدرة الأسواق على المساهمة بفعالية في تعبئة الموارد المحلية في هذه البلدان بهدف تعزيز التنمية^(١).

وأما دوران الأسهم، فقد سجل معدلات مرتفعة جداً في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، ولا سيما في الأسواق السعودية والكويتية والإماراتية والمصرية (الجدول ٧). وتؤكد هذه المعدلات هيمنة الاستثمارات القصيرة الأجل على الأسواق وسيطرة المضاربات على عمليات الشراء والبيع.

الجدول ٧ - معدل دوران الأسهم، ٢٠٠٥-٢٠٠٩
(نسبة مئوية)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٢٣.٤	٩١.٧	٣٩.٤	٢٣.٨	٧.١	سوق أبو ظبي للأوراق المالية
٤٢.٨	٨٠.٠	٤٢.٣	٧٢.٧	١٦.٦	بورصة عمان
٢.٩	١٠.٥	٤.٠	٦.٦	١.٣	سوق البحرين للأوراق المالية
١٠٥.٧	٢١٢.٣	١٣١.٤	٤٢٩.٢	٦١.٢	سوق الأسهم السعودي
١١١.٢	١٨٤.٥	١٠٠.٠	٥٦.٤	٢٣.٧	سوق الكويت للأوراق المالية
٨١.٣	١٣١.٧	٧٤.٨	١٠٩.٠	٢٤.٠	سوق دبي المالي
٣٣.٣	١٣.٦	٩٦٢.٦	٢٢.٢	٥.٨	سوق الخرطوم للأوراق المالية
٢١.١	٥٨.٢	٣٣.٠	٣٩.١	١٨.٤	سوق فلسطين للأوراق المالية
٢٥.٠	٥٧.٤	٢٢.٦	١٧.٠	٥.٩	سوق مسقط للأوراق المالية
٢٨.٨	٦٢.٩	٣١.٣	٣٣.٨	٧.٧	سوق الدوحة للأوراق المالية
٨.١	١٧.٨	٩.١	٢٤.٤	٨.٧	بورصة بيروت
٩٠.٠	١٠٠.٦	٤٧.٣	٥٢.٦	١٢.٧	بورصة القاهرة والإسكندرية

المصدر: صندوق النقد العربي، أعداد مختلفة من النشرات الفصلية للأسواق المالية العربية.

جيم - النظام الضريبي

حققت الإيرادات الضريبية نمواً في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا. وتتنوع الضرائب التي تفرضها البلدان الأعضاء بين الضريبة على الدخل والأرباح في الكويت ولبنان ومصر، والضريبة على إنشاء المؤسسات في عمان والكويت، والضريبة على القيمة المضافة في لبنان، والجمارك في الإمارات العربية المتحدة وعمان ولبنان ومصر، والضريبة على النفط في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية خصوصاً. وتفاوت نمو الإيرادات الضريبية بين دولة وأخرى خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وذلك بين حوالي ٤ في المائة في الكويت و٤٦ في المائة في المملكة العربية السعودية (الجدول ٨). وسعت عدة دول، خصوصاً الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر التي تمثل الضرائب مصدراً رئيسياً من إيرادات الخزينة فيها، إلى توسيع قاعدتها الضريبية وتحسين عملية جباية الضرائب. فهذه الضرائب تمثل نحو ٣١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، و١٨ في المائة في مصر و١٧ في المائة في لبنان. وفرض عدد من الدول، بما فيها الجمهورية العربية السورية ومصر، عقوبات على المتهربين من الضرائب.

الجدول ٨ - الإيرادات الضريبية، ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩

٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
كنسبة مئوية						
٣٠,٨٤	٥٩١٣,٧	٦١٧١,٢	٥١١٧,٢	٤٤٦٣,٢	٣٦١٣,٣	الأردن
..	٣٧٦٦,٦	٢١٨٥,٧	٢٧٧٤,٩	الإمارات العربية المتحدة
٣,١٣	..	٤٩٥,٥	٤١٥,٧	٣٧٣,٥	٤٠٩,٤	البحرين
□.	٥١٦٦,٣	٦٤٦٥,٠	الجمهورية العربية السورية
□.	٣٩١١٩,٧	السودان
□.	..	٨٢٨٠٥٧,١	٩٧٩٠٨٩,٢	٧٠٥٧٢٦,٤	٣٣٦٤٦٨,٨	العراق
٥,٠٥	..	١٨٠٤,٩	١٣٧٤,٥	٩٢٩,٠	٨٧٧,٠	عمان
..	٣٠٣,٨	٢٧٢,٨	١٩١,٠	٢٣١,٠	٢٢١,٠	فلسطين
١١,٨٣	..	٦٢٣٦,٣	٤٦١٥,٤	قطر ^(*)
١,١٦	١٢٤٢,٠	١٣٠٠,٢	١٢٥١,٤	٩٩١,٤	٨٤٦,٢	الكويت ^(*)
١٦,٦٢	٥٩٤٨,٣	٤٧٦٤,٢	٣٧٠٣,٥	٣٢٧٨,٩	٣٢٢٨,٥	لبنان
١٨,٤٢	..	٢٩٩٨٧,٥	٢٤٣١٢,٤	١٩٩٢٠,٩	١٦٨٨٧,٦	مصر ^(*)
٦,٧١	..	٣١٣٦٦,٤	٢١٤٩٧,١	١٨٤٥٦,٥	١٥٩٤٥,٣	المملكة العربية السعودية
٦,٩١	..	١٨٣٧,٢	١٥٨٥,٣	١٣٥٠,٤	١٢٢٦,٦	اليمن

المصادر: أعداد مختلفة من التقارير السنوية والفصلية الصادرة عن وزارة المالية في البحرين؛ البنك المركزي المصري؛ البنك المركزي العراقي؛ البنك المركزي الأردني؛ بنك الكويت المركزي؛ وزارة المالية في لبنان؛ البنك المركزي العماني؛ سلطة النقد الفلسطينية؛ وزارة المالية في قطر؛ بنك السودان؛ مصرف سوريا المركزي؛ مؤسسة النقد العربي السعودي؛ ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي؛ والبنك المركزي اليمني.

(*) تبدأ السنة المالية في هذه الدول في شهر نيسان/أبريل وتنتهي في آذار/مارس من العام المقبل.

ثانياً - التقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية

ألف - الاستثمار الأجنبي المباشر

ارتفع نصيب بلدان الإسكوا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفاعاً كبيراً جداً في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٢، لم يكن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمنطقة يتجاوز ٤.٧ مليارات دولار، أي ما نسبته ٠.٧ في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. وقد أدت الزيادة الكبيرة في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى ارتفاع نصيب بلدان الإسكوا إلى ٣.٥ في المائة تقريباً في عام ٢٠٠٨، أي ما يعادل ٦٠ مليار دولار. وبلغ معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لبلدان منطقة الإسكوا ذروته في عام ٢٠٠٧، حينما بلغ ٦٤ مليار دولار تقريباً.

وتكتسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في العديد من بلدان الإسكوا. ففي عام ٢٠٠٨، شكلت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي ٨٥ في المائة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في لبنان، و٤٦ في المائة في المملكة العربية السعودية، و٣٦ في المائة في البحرين، و٣٢ في المائة في الأردن. وبلغت هذه النسبة مستويات مرتفعة في الأردن ومصر قدرها ٣٢ في المائة و٢٩ في المائة بالترتيب، في حين لم يتجاوز المتوسط العالمي نسبة ١٢ في المائة. وسجلت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر كنسب من الناتج المحلي الإجمالي معدلات مرتفعة في عام ٢٠٠٨ قدرها ٩٠ في المائة في الأردن، و٨٤ في المائة في لبنان، و٧٠ في المائة في البحرين. كما سجلت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر كنسب من الناتج المحلي الإجمالي معدلات أعلى من المعدل العالمي البالغ ٢٥ في المائة في السودان (٢٨ في المائة)، وفي الإمارات العربية المتحدة (٢٧ في المائة)، فيما قاربت هذه النسبة المعدل العالمي في المملكة العربية السعودية.

الجدول ٩ - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى منطقة الإسكوا، ٢٠٠٤-٢٠٠٨ (بملايين الدولارات)

البلد	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الأردن	٨١٦	١٧٧٤	٣٢٦٨	١٩٥٠	١٩٥٤
الإمارات العربية المتحدة	١٠٠٠٣	١٠٨٩٨	١٢٨٠٤	١٤١٨٤	١٣٧٣٣
البحرين	٨٦٥	١٠٤٩	٢٩١٥	١٧٥٦	١٧٩٤
الجمهورية العربية السورية	٢٧٢	٥٠٣	٦٠٣	٨٩٧	١٢٨٢
السودان	١٥١١	٢٣٠٥	٣٥٤١	٢٤٣٦	٢٦٠١
عمان	١١٢	١٥٤٠	١٦٨٦	٣١٢٤	٢٩٢٨
فلسطين	٤٩	٤٧	١٩	٢٨	--
قطر	١٠٨١	١١٩٦	١٦٨٧	--	--
الكويت	٢٤	٢٣٣	١٢١	١٢١	٥٧
لبنان	١٨٩٨	٢٦٢٤	٢٦٧٥	٢٧٣١	٣٦٠٦
مصر	٢١٦١	٥٣٧٦	١٠٠٤٣	١١٥٧٨	٩٤٩٤
المملكة العربية السعودية	١٩٢٤	١٢٠٩٧	١٨٢٩٣	٢٤٣١٩	٢٢٤٨٦
اليمن	١٤٣	(٣٠٢)	١١٢١	٩١٧	٤١٥
الإجمالي	٢٠٨٥٩	٣٩٣٣٩	٥٨٧٧٦	٦٤٠٤١	٦٠٣٥٠

المصدر: البنك المركزي في كل من البلدان المذكورة في الجدول، والبنك الدولي.

بعد ست سنوات من النمو المتواصل لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الإسكوا، شهدت المنطقة تراجعاً ملحوظاً في هذه الاستثمارات بدأ في الفصل الأخير من عام ٢٠٠٨ واستمر في أثناء عام ٢٠٠٩. فقد انخفض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام ٢٠٠٨ في الكويت بنسبة ٥٤.٥ في المائة، وعمان بنسبة ٦.٣ في المائة، واليمن بنسبة ٤٩.٥ في المائة. وفي أكبر الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الإسكوا، وهي الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية، انخفضت التدفقات بنسبة طفيفة قدرها ٣.٤ في المائة في الإمارات العربية المتحدة، وتراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يعادل ٣٨.٦ في المائة في مصر. وأما المملكة العربية السعودية، فقد شكلت استثناء واضحاً، إذ شهدت التدفقات الاستثمارية إليها نمواً كبيراً بلغ ٦٢ في المائة تقريباً في عام ٢٠٠٨.

وتشير البيانات الأولية لعام ٢٠٠٩ إلى استمرار الانخفاض الحاد في التدفقات الاستثمارية في المنطقة^(٧)، إذ انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن مثلاً بنسبة ١٨.٦ في المائة. وفي مصر، شهد النصف الأخير من عام ٢٠٠٩ تراجعاً في الاستثمارات بلغت نسبته ٣٤.٨ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. ولم تبقَ المملكة العربية السعودية بمنأى عن تداعيات الأزمة العالمية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تشير الإحصاءات إلى تراجع حجم هذه التدفقات بنسبة ٧٣.٤ في المائة. وقد نجح لبنان في تسجيل نمو في الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبته ٢٠ في المائة في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٠٩^(٨).

ويعزى تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الإسكوا إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على حركة الاستثمارات في العالم. فهبوط أسعار النفط وانكماش السيولة في الأسواق المالية والمصرفية العالمية والتوقعات الرمادية بشأن مستقبل النمو الاقتصادي في العالم كلها عوامل أدت إلى تدرؤ رؤوس الأموال المتوفرة للاستثمار في مشاريع النفط والطاقة والعقارات والبنى التحتية في المنطقة^(٩). وقد أدى هذا الأمر إلى تجميد العديد من المشاريع الإنمائية الكبرى، خصوصاً في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وخلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨، ساعدت الإصلاحات الاقتصادية وتحسن بيئة الأعمال في معظم بلدان الإسكوا، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط، على تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة. وشهدت السنوات العشر الماضية إنشاء هيئات لتشجيع الاستثمار ودعمه، وإطلاق نظام النافذة الواحدة في العديد من دول المنطقة بهدف تيسير المعاملات الإدارية للمستثمرين. وقد ساعدت الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها مجموعة من البلدان الأعضاء في الأعوام السابقة على بث ديناميكية إيجابية دفعت بسائر بلدان المنطقة إلى المضي قدماً في عملية تسهيل الأعمال وتحسين البيئة الملائمة للاستثمار.

ويشير تقرير البنك الدولي عن ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٠ إلى أن المنطقة العربية عموماً قد أصبحت من أنشط مناطق العالم من حيث الإصلاحات الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال، وإن تقدماً كبيراً قد تحقق في مجال تسهيل الأعمال وتحسين أداء قطاع الأعمال والإجراءات الخاصة بتنفيذ العقود وإنشاء

(٧) حسب البيانات الأولية المتصلة بميزان المدفوعات في البلدان المشار إليها.

(٨) جريدة السفير، الخميس ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠.

(٩) UNCTAD (2009), World Investment Report 2009, Geneva

المشاريع في معظم بلدان الإسكوا^(١٠). وكانت الإمارات العربية المتحدة ومصر من أنشط بلدان المنطقة فيما يتعلق بعدد الإصلاحات المنفذة وأثرها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقد تجلّى ذلك من خلال التقدم الملحوظ في الترتيب العالمي لهذين البلدين من حيث مؤشر سهولة الأعمال، إذ انتقلت مصر من المركز ١١٤ إلى المركز ١٠٦، والإمارات العربية المتحدة من المركز ٤٦ إلى المركز ٣٣. وتحتل المملكة العربية السعودية المركز الثالث عشر عالمياً حسب مؤشر سهولة الأعمال، يليها البحرين في المركز العشرين.

الجدول ١٠ - متغيرات مختارة في مناخ الأعمال في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠١٠

مؤشر سهولة الأعمال	مؤشر حماية المستثمرين		تنفيذ العقود		إنشاء المشاريع			مؤشر سهولة الأعمال	
	الترتيب العالمي	الترتيب العالمي	عدد الإجراءات	الوقت (بالأيام)	الوقت (بالأيام)	عدد الإجراءات	الوقت (بالأيام)	الترتيب العالمي	الترتيب العربي
الأردن	٩	١٠٠	٨	١٣	٤٩.٥	٣٨	٦٨٩	١١٩	٤.٣
الإمارات العربية المتحدة	٣	٣٣	٨	١٥	٦.٢	٤٩	٥٣٧	١١٩	٤.٣
البحرين	٢	٢٠	٧	٩	٠.٥	٤٨	٦٣٥	٥٧	٥.٧
الجمهورية العربية السورية	١٤	١٤٣	٧	١٧	٢٧.٨	٥٥	٨٧٢	١١٩	٤.٣
السودان	١٦	١٥٤	١٠	٣٦	٣٦	٥٣	٨١٠	١٥٤	٣.٣
العراق	١٥	١٥٣	١١	٧٧	٧٥.٩	٥١	٥٢٠	١١٩	٤.٣
عمان	٦	٦٥	٥	١٢	٢.٢	٥١	٥٩٨	٩٣	٥
قطر	٣	٣٩	٦	٦	٧.١	٤٣	٥٧٠	٩٣	٥
الكويت	٥	٦١	١٣	٣٥	١	٥٠	٥٦٦	٢٧	٦.٣
لبنان	١١	١١٤	٥	٩	٧٨.٢	٣٧	٧٢١	٩٣	٥
مصر	١٠	١٠٦	٦	٧	١٦.١	٤١	١٠١٠	٧٣	٥.٣
المملكة العربية السعودية	١	١٣	٤	٥	٧.٧	٤٣	٦٣٥	١٦	٧
اليمن	٨	٩٩	٦	١٢	٨٣	٣٦	٥٢٠	١٣٢	٤

المصدر: البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٠. متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.doingbusiness.org>.

(*) إن مؤشر حماية المستثمرين هو مؤشر مركب يقيس درجة حماية صغار المستثمرين من سوء إدارة المدراء لأصول الشركات. ويتراوح المؤشر بين صفر (حماية شبه معدومة للمستثمرين) و ١٠ (حماية قصوى للمستثمرين).

في عام ٢٠٠٨، صدر ٤١ قانوناً وتعديلاً على القوانين المعمول بها في مجال الاستثمار وتسهيل الإجراءات الحكومية والضرائب والجمارك، وكذلك المعنية بإنشاء مؤسسات لدعم بيئة الأعمال في ستة بلدان أعضاء. واشتملت هذه القوانين والتعديلات على ١٥ قانوناً في اليمن، يتصل أهمها بالمواءمة مع القوانين الموحدة لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية في سوق العمل، والضرائب، والجمارك. كما أصدرت الجمهورية العربية السورية ١٣ قانوناً تعلق أهمها بفتح القطاع المصرفي أمام شراكة القطاع الخاص وممارسة الصيرفة الإسلامية، وتوحيد أسعار الصرف. وفي الأردن، صدرت ٦ قوانين، تعلق عدد منها

(١٠) يغطي التقرير الفترة الممتدة من حزيران/يونيو ٢٠٠٨ إلى أيار/مايو ٢٠٠٩، وهو متاح على الموقع:

<http://www.doingbusiness.org>

بالإسراع في إجراءات تسجيل المشاريع الجديدة وتحسين الحوافز الضريبية. وتم تعديل ٣ قوانين في فلسطين اشتملت على توسيع شرائح المستفيدين من قوانين الاستثمار، وتبسيط إجراءات تسجيل المشاريع الجديدة، والسماح بدخول الشركات الأجنبية إلى السوق المحلية. كما أصدر لبنان ٣ قوانين تتعلق بالإجراءات الضريبية، وإنشاء منطقة اقتصادية خاصة، وتعديل القانون الخاص بعمل الشركات المحصور عملها في الخارج. كما شرّعت الأبواب أمام دخول الاستثمار الأجنبي إلى قطاعي التخزين والخدمات اللوجيستية في الكويت^(١١).

وحسب التقرير الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وقّعت البلدان الأعضاء ٤٧٤ اتفاقية ثنائية للاستثمار حتى نهاية عام ٢٠٠٨، كانت حصة مصر منها هي الأكبر إذ وقّعت ٩٤ اتفاقية، تليها الكويت التي أبرمت ٥٤ اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمار، ثم لبنان الذي وقّع ٤٩ اتفاقية. كما بلغ عدد اتفاقيات منع الازدواج الضريبي التي أبرمتها البلدان الأعضاء ٣١٦ اتفاقية حتى نهاية عام ٢٠٠٨. وتأتي الإمارات العربية المتحدة والكويت في المرتبة الأولى (٤٤ اتفاقية) من حيث عدد الاتفاقيات المبرمة لمنع الازدواج الضريبي، تليها مصر (٤١ اتفاقية)، ومن ثم الجمهورية العربية السورية (٢٨ اتفاقية)^(١٢).

وبالرغم من الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات السبع الماضية في منطقة الإسكوا، إلا ان نسبة ٧٦ في المائة تقريبا من إجمالي التدفقات تركزت في المملكة العربية السعودية (٢٢.٥ مليار دولار) والإمارات العربية المتحدة (١٣.٧ مليار دولار) ومصر (٩.٥ مليارات دولار). ومن ناحية أخرى، بلغت حصة اليمن حوالي ٠.٧ في المائة، والكويت حوالي ٠.١ في المائة، والجمهورية العربية السورية حوالي ٢.١ في المائة، والبحرين حوالي ٣ في المائة.

كذلك، بقيت الاستثمارات الأجنبية المباشرة محصورة في عدد محدود من القطاعات الاقتصادية، وخصوصاً قطاعات البترول والعقارات والخدمات المصرفية. ففي مصر، شكلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لقطاع البترول نحو ٥٧ في المائة من إجمالي التدفقات لعام ٢٠٠٨. وفي الإمارات العربية المتحدة، استحوذ قطاع الوساطة المالية وقطاع العقارات على نحو ٦٠ في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠٠٦. وفي سلطنة عمان، حصل قطاع العقارات على ٤٢ في المائة تقريبا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠٠٧، كما استقطب هذا القطاع ٥٦ في المائة تقريبا من إجمالي التدفقات للبنان في عام ٢٠٠٧. وهناك العديد من القطاعات الاقتصادية التي تتمتع بمزايا نسبية وعوائد إيجابية وتعاني من ضعف الاستثمار عموماً، مثل قطاع الزراعة في السودان ومصر والعراق والجمهورية العربية السورية، وقطاعات السياحة والثروة السمكية في سلطنة عمان واليمن، وقطاع المواصلات في الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر. ويمكن لهيئات تشجيع الاستثمار في البلدان الأعضاء الاستمرار في بذل الجهود لجذب الاستثمارات الأجنبية والتركيز على القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد بهدف استقطاب الاستثمارات المحلية والصناديق السيادية في المنطقة.

وما زال دور الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الإسكوا يقتصر على الجانب المالي، ولم يؤدّ حتى اليوم إلى زيادة تدفق التكنولوجيا الحديثة أو إلى تغيير هيكل الصادرات في البلدان الأعضاء. ولا يزال التفاعل بين شركات الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المحلية محدوداً للغاية، كما أن الشركات الأجنبية

(١١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (٢٠٠٩)، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٨، الكويت.

(١٢) المرجع نفسه.

لم تقدم حتى اليوم خبراتها للشركات المحلية في مجالات الإدارة والتدريب وغيرها من الأنشطة العامة بهدف تعزيز قدرة الشركات المحلية على المنافسة. ويتسم الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الإسكوا بالاستثمار المحدود في مجال البحوث والتطوير، ولذلك لم تستفد البلدان الأعضاء من تدفق الاستثمارات الخارجية بالقدر المرجو.

وبالرغم من التقدم الملحوظ في اتخاذ ما يلزم من خطوات إصلاحية في البلدان الأعضاء، لا تزال معوقات عديدة تحول دون تسهيل الأعمال. فكما يبين الجدول ١٠، وباستثناء الكويت والمملكة العربية السعودية، لم تحنّل البلدان الأعضاء مراكز متقدمة على صعيد حماية المستثمرين، مما يشكل عقبة أمام جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويحتم على البلدان الأعضاء استكمال الإصلاحات المحفزة لمزاولة الأعمال والاستثمار.

باء - تحويلات العاملين في الخارج

يعتمد عدد من بلدان الإسكوا بدرجة كبيرة على تحويلات العاملين كمصدر للعملة الأجنبية الضرورية لتغطية كلفة جزء من الواردات. وتؤدي هذه التحويلات دوراً هاماً في خفض نسبة الفقر في عدة بلدان، لا سيما الأردن والسودان ومصر واليمن. وقد أدت هذه التحويلات كذلك دوراً أساسياً في رفع مستوى معيشة آلاف العائلات التي تعول عليها.

ويشير الجدول ١١ إلى تدفق هذه التحويلات في عدة بلدان أعضاء خلال السنوات الماضية ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي، كما يوضح مدى ارتفاع حجم هذه التحويلات خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨.

الجدول ١١ - تحويلات العاملين إلى مجموعة من البلدان الأعضاء، ٢٠٠٤-٢٠٠٨ (بملايين الدولارات وكنسبة مئوية من الناتج المحلي)

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الأردن	٢٣٣٠	٢٥٠٠	٢٨٨٣	٣٤٣٤	٣٧٣٧
الجمهورية العربية السورية	٨٥٥	٨٢٣	٧٩٥	٨٢٤	٨٥٠
السودان	٦٠٣٧	٣٠٥٧	٢٠٦٩	٣٠٧١	٣٠١٧
لبنان	٢٨٠٣١	٢٢٠٣٣	٢٢٠٣٤	٢٤٠٠٤	٢٠٠٩٤
مصر	٣٣٤١	٥٠١٧	٥٣٣٠	٧٦٥٦	٩٤٧٦
اليمن	١٢٨٣	١٢٨٣	١٢٨٣	١٣٢٢	١٤٢٠
إجمالي	١٤٨٠٣	١٥٥٦٣	١٦٦٧٢	٢٠٧٧٤	٢٣٣٣٣

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

سجلت تحويلات العاملين في البلدان الأعضاء زيادة بنسبة ١٢ في المائة بين العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، إذ ارتفعت من ٢٠.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٧ إلى حوالي ٢٣.٣ مليار دولار عام ٢٠٠٨. وتحتل مصر المرتبة الأولى في قائمة البلدان الأعضاء المستفيدة من تحويلات العاملين، إذ بلغت قيمة هذه التحويلات حوالي ٩.٥ مليارات دولار في عام ٢٠٠٨، أي نسبة ٤٠.٦ في المائة من إجمالي تحويلات العاملين الواردة للبلدان الأعضاء، وبزيادة ٢٤ في المائة عن عام ٢٠٠٧. وتشير الأرقام إلى زيادة تدفقات تحويلات العاملين في الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية إلى أربعة أمثالها تقريباً خلال الأعوام الأربعة الأخيرة من ١.١ مليار دولار في ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ٤.١ مليارات دولار في ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وقد بلغت تحويلات العاملين في الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٢.٨ مليار دولار. والجدير بالذكر أن هذه التحويلات تراجعت بنسبة ٢٠ في المائة تقريباً في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠٠٨ كنتيجة للأزمة المالية العالمية^(١٣).

أما في لبنان، فقد ارتفعت تحويلات العاملين بنسبة طفيفة، في ظلّ الأزمة المالية العالمية، أي بـ ٤ في المائة تقريباً من ٥.٨ مليارات دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٦ مليارات دولار تقريباً في عام ٢٠٠٨. وبالرغم من تراجع قيمة هذه التحويلات كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٤ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٢١ في المائة في عام ٢٠٠٨، إلا أنها لا تزال تحتل المرتبة الأولى عربياً من حيث نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية تأوي أكثر من ٤٠٠ ألف لبناني^(١٤). وتبلغ نسبة تحويلات اللبنانيين العاملين في هذه الدول نحو ٥٥ في المائة من إجمالي التحويلات، بينما تقدر التحويلات الواردة من الولايات المتحدة الأمريكية بنحو ٥ في المائة، مقابل ٢٠ في المائة من مختلف أنحاء العالم.

وتمثل تحويلات العاملين أكبر مصدر للتدفقات المالية الخارجية في الأردن الذي يحتل المرتبة الثالثة ضمن البلدان الأعضاء المستفيدة من تلك التحويلات، إذ بلغت ٣.٧ مليارات دولار في عام ٢٠٠٨، وذلك بزيادة قدرها ٨.٨ في المائة عن عام ٢٠٠٧^(١٥). ويتجاوز عدد العاملين الأردنيين في الخارج ٥٥٠ ألف عامل، يتركز معظمهم في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وازدادت تدفقات تحويلات العاملين الواردة إلى الجمهورية العربية السورية في عام ٢٠٠٨ حتى وصلت إلى ٨٥٠ مليون دولار تقريباً، وذلك بزيادة قدرها ٣ في المائة عن معدلها لعام ٢٠٠٧. وتمثل هذه التحويلات كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ١.٥ في المائة تقريباً. وتشير بعض التقارير إلى بدء هبوط هذه التحويلات، وذلك بسبب فقدان بعض العاملين السوريين لوظائفهم في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نتيجة لتبعات الأزمة المالية العالمية.

وفي اليمن، بلغت قيمة تحويلات العاملين نحو ١.٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، وذلك بزيادة قدرها ٧.٤ في المائة مقارنة بالعام ٢٠٠٧. كما ارتفعت تحويلات العاملين الواردة إلى السودان بنسبة ٤.٦ في المائة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، لتبلغ ١.٩ مليار دولار في العام ٢٠٠٨.

(١٣) البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

(١٤) IMF, Regional Economic Outlook, Middle East & Central Asia, May 2009

(١٥) تحتل تحويلات العاملين في الخارج المرتبة الأولى ضمن الموارد المالية والنقدية المتدفقة إلى الأردن، تليها حصيلات الصادرات، فعائدات السياحة، ومن ثم المنح والمساعدات الخارجية.

وتشير الدراسة التي أجراها بنك الاستثمار الأوروبي حول تحويلات العاملين في دول حوض المتوسط والتي اشتملت على ٤ دول أعضاء هي الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر إلى أن معظم تحويلات العاملين المصريين من إيطاليا تتم عبر قنوات غير رسمية وعن طريق مكاتب التحويل والصرافة، خارج القطاع المصرفي، في حين تُعتبر القنوات غير الرسمية الوسيلة الرئيسية لإرسال تحويلات العمال السوريين من ألمانيا.

وتمر معظم تحويلات العاملين اللبنانيين في ألمانيا عبر مكاتب التحويل والصرافة، بينما تستخدم اليد العاملة الأردنية في ألمانيا المصارف ومكاتب التحويل والصرافة بصفة مستمرة، بالإضافة إلى القنوات غير الرسمية^(١٦). وقد أظهرت الدراسة أنه يتم إنفاق نحو ٧٥ في المائة من تحويلات العاملين في الدول الأعضاء لتلبية الاحتياجات اليومية مثل المأكل والملبس ورفع مستوى المعيشة. كما ساهمت تحويلات العاملين الأردنيين في تنشيط القطاع العقاري^(١٧).

وبشكل عام، لم تؤدِّ تحويلات العاملين دوراً يذكر في تمويل التنمية، بل اقتصر دورها على رفع مستوى معيشة عائلات العاملين وعلى تقديم مساهمة محدودة في خفض مستوى الفقر في هذه البلدان. ويمكن للبلدان الأعضاء تعظيم الاستفادة من تحويلات العاملين، وذلك من خلال وضع برامج اقتصادية واضحة لإدارة تدفقات العاملين في الخارج، وتشجيع المشاركة في مشاريع إنمائية ذات عوائد إيجابية ومخاطر منخفضة تسمح للعاملين في الخارج بالمساهمة شهرياً/ربع سنوياً وتعود بمكاسب شبه ثابتة، كمشاريع استصلاح الأراضي وإنشاء محطات المياه والكهرباء والمرافق العامة.

European Investment Bank, (2006), "Study on improving the efficiency of workers' remittances in Mediterranean (١٦) countries", FEMIP.

(١٧) المرجع نفسه.

ثالثاً - التقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في تعزيز دور التجارة بوصفها محركاً للتنمية

استمرت البلدان الأعضاء في اعتماد سياساتها التجارية الانفتاحية خلال السنوات القليلة الماضية. وانضمت المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥، مما رفع عدد بلدان منطقة الإسكوا الأعضاء في المنظمة المذكورة إلى ثمانية. ومع قبول المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية إنشاء فريق عمل لبحث طلب الجمهورية العربية السورية الانضمام إلى المنظمة، بات عدد بلدان المنطقة ذات صفة المراقب في منظمة التجارة العالمية أربعة^(١٨). ويؤثر الانفتاح التجاري بشكل إيجابي على النمو من خلال ثلاث قنوات أساسية، هي زيادة الصادرات، والتخصيص وفقاً للمزايا التفضيلية والموارد المتاحة، وانتشار المعرفة^(١٩). وتتناول الفقرات التالية مجموعة من المؤشرات المتصلة بتحرير التجارة في البلدان الأعضاء خلال الفترة الأخيرة إما بشكل أحادي، وإما عن طريق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وإما من خلال إبرام اتفاقيات مناطق تجارة حرة ثنائية وإقليمية، وذلك من أجل معرفة مدى تأثير تجارة السلع في عملية التنمية في البلدان الأعضاء، بناءً على القنوات الثلاث الآتية الذكر.

ألف - الصادرات

تكتسب الصادرات أهمية كبيرة باعتبارها عاملاً دافعاً للنمو، وذلك بطريقة مباشرة من خلال عامل المضاعف الأجنبي، وبطريقة غير مباشرة عن طريق نمو الواردات واستقطاب الاستثمارات^(٢٠). ويبين الجدول التالي نمو صادرات بلدان الإسكوا بشكل ملحوظ خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨، إذ ارتفعت قيمتها من ٢٣٨ مليار دولار أمريكي تقريباً في عام ٢٠٠٣ إلى ٨١٦ ملياراً في عام ٢٠٠٨. وتظهر البيانات أن نمو الصادرات لم يكن حكرًا على بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ إن البلدان الأخرى، لا سيما ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، شهدت هي الأخرى ارتفاعاً ملحوظاً في حجم صادراتها.

وكما هي الحال بالنسبة للصادرات، شهد كلٌّ من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً ارتفاعاً كبيراً في حجم الواردات. ولا شك في أن تصاعد حجم التجارة الخارجية في بلدان المنطقة قد ساهم إيجابياً في مستوى دخلها القومي ورفاهيتها خلال الفترة قيد الدراسة.

(١٨) الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية: <http://www.wto.org>.

(١٩) لمزيد من التفاصيل عن العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو، انظر Edwards, "Openness, outward orientation, trade liberalization and economic performance in developing countries", 1989; Frankel and Romer, "Does trade cause growth?", 1999; Jayme, "Notes on trade and growth", 2001; and Wald and Wood, "The empirics of trade and growth: where are the policy recommendations?", 2004.

(٢٠) تساهم الواردات في النمو الاقتصادي عن طريق السلع الوسيطة التي تستعمل في الصناعات الوطنية أو السلع الرأسمالية التي تحفز الإنتاجية.

الجدول ١٢ - صادرات منطقة الإسكوا و وارداتها، ٢٠٠٣-٢٠٠٨
(بملايين الدولارات)

السنوات	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
منطقة الإسكوا	الصادرات	٢٣٨٠٩٩	٣١٥٦٢٨	٤٣٨٠٠٨	٥٣٠٢٠٥	٦١٣٤٤٠
	الواردات	١٦١٤٩٢	٢٠٧٦٤٦	٢٥٧١٣٣	٣٠٣٧٣٩	٤١١٩٤٧
بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية	الصادرات	٢١٣٥٦٤	٢٨٥٦٧٣	٣٩٧٩٦٥	٤٨١٠٣٦	٥٥٤٨٩٠
	الواردات	١٢١٩٥٥	١٥٤٠٨٦	١٨٨٢٩٧	٢٢٤٩٨٨	٣١٠١٦٦
سائر البلدان الأعضاء في الإسكوا	الصادرات	٢٤٥٣٥	٢٩٩٥٤	٤٠٠٤٣	٤٩١٦٩	٥٨٥٥٠
	الواردات	٣٩٥٣٧	٥٣٥٦٠	٦٨٨٣٧	٧٨٧٥١	١٠١٧٨٠

المصدر: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، ٢٠٠٩.
ملاحظة: تشمل البيانات جميع البلدان الأعضاء في الإسكوا باستثناء العراق وفلسطين لعدم توافر بيانات موثوقة.

ويظهر الجدول التالي نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء خلال السنوات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨. وهذه النسبة تلقي الضوء على درجة الانفتاح التجاري في البلدان الأعضاء^(٢١).

الجدول ١٣ - نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الإسكوا
٢٠٠٤، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨
(نسبة مئوية)

البلدان	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨
الأردن	١٠٠.٢	١٠٥.٧	١٠٩.٦
الإمارات العربية المتحدة	١٥٢.٦	١٥٠.٠	١٦٧.٧
البحرين	١٣٤.٧	١٤٥.١	١٥٣.٥
الجمهورية العربية السورية	٤٤.٦	٦٠.٥	٥٣.٢
السودان	٣٦.٢	٣٧.٧	٣٦.٤
عمان	٨٩.١	٨٨.٢	١٠١.٤
قطر	٧٧.٨	٨٨.٧	٧٨.٧
الكويت	٧٠.٠	٧٢.٥	٧٠.٨
لبنان	٥١.٩	٥٢.٠	٦٦.٥
مصر	٤٣.٠	٥٠.١	٥٣.٢
المملكة العربية السعودية	٦٩.٢	٧٨.٧	٩٠.١
اليمن	٥٨.١	٦٦.٩	٦٧.١

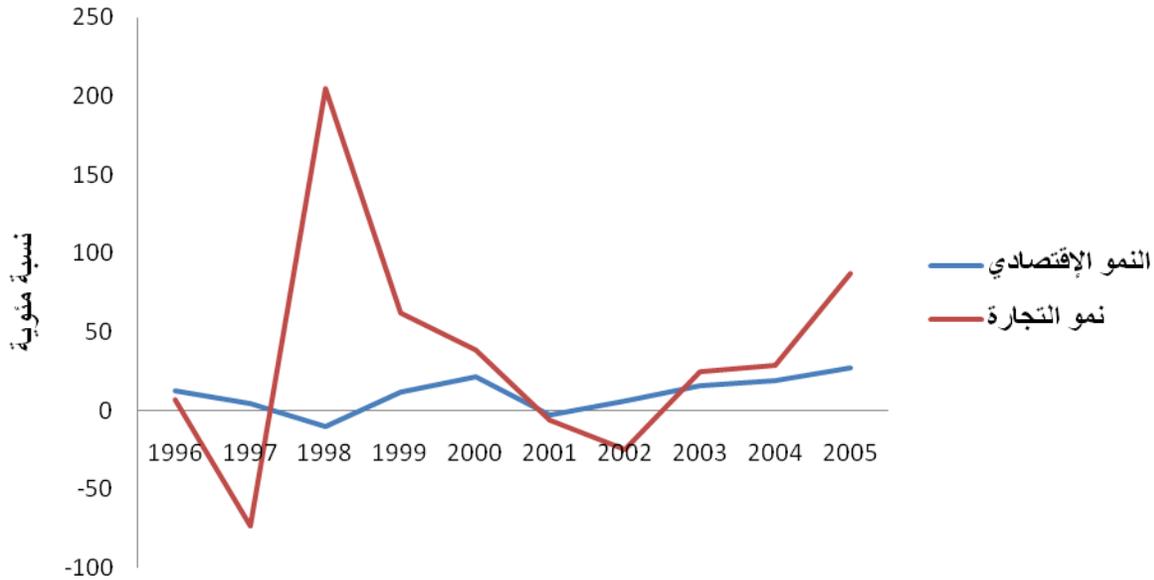
المصدر: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، ٢٠٠٩؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات "آفاق الاقتصاد العالمي"، ٢٠١٠.

(٢١) تجدر الملاحظة إلى أن استهلاك السلع الوسيطة لا يدخل في عملية حساب الناتج المحلي الإجمالي، في حين أنه يدخل في حساب التجارة. بالإضافة إلى ذلك، تدخل السلع المعاد تصديرها في عملية حساب الصادرات. وعليه، فإن النسب الواردة في الجدول ١٣ تضخم حصة التجارة من الدخل القومي.

تظهر البيانات عموماً أن نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي تتخطى بشكل دائم عتبة المائة في المائة في ثلاث دول هي الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين. وقد بلغ المعدل الوسطي لنسبة التجارة إلى الناتج المحلي في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو ١١٠.٤ في المائة عام ٢٠٠٨، بعد أن بلغ ٩٨.٩ في المائة عام ٢٠٠٤. وهذه الأرقام تعكس أهمية النفط في صادرات دول مجلس التعاون وارتفاع أسعاره خلال هذه الفترة. وفي سائر البلدان، بلغ متوسط نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ٦٤.٣ في المائة عام ٢٠٠٨، مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقارنة بعام ٢٠٠٤ حينما بلغ ٥٥.٧ في المائة. وبذلك تكون السنوات الأخيرة قد اتسمت بشكل عام بارتفاع مساهمة التجارة في الناتج المحلي في بلدان المنطقة، مما يدل على تعاضم أهمية التجارة في اقتصاداتها.

يبين الشكلان ٣ و ٤ العلاقة بين نمو التجارة ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥ في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية والبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً على التوالي^(٢٢).

الشكل ٣ - النمو الاقتصادي ونمو التجارة الخارجية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٩٦-٢٠٠٥ (نسبة مئوية)



□

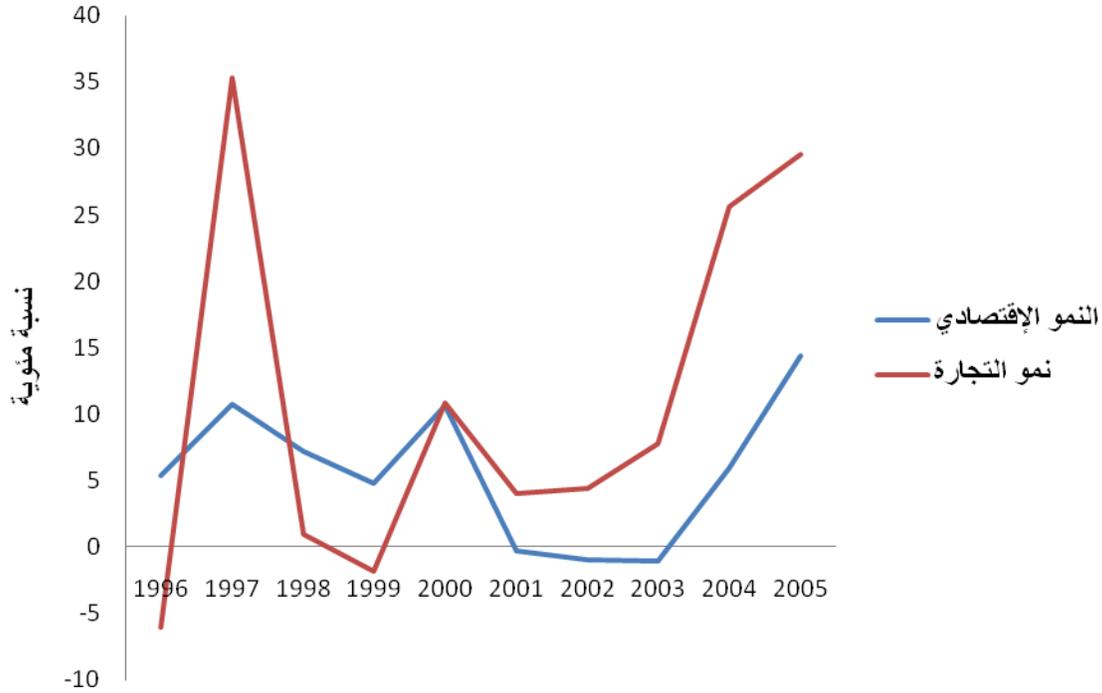
المصدر: من إعداد واضعي الدراسة، بناء على المراجع التالية: الأمم المتحدة، قاعدة البيانات التجارية؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات "آفاق الاقتصاد العالمي"، ٢٠١٠.

إن مراجعة الشكل السابق لا تدلّ على أن نمو التجارة ونمو الناتج المحلي الإجمالي يتبعان دائماً نفس المسار في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد يعود ذلك إلى تقلب أسعار النفط بشكل حاد خلال

(٢٢) جرى استخدام بيانات اسمية تعكس الدور الهام لحركة الأسعار. وعليه، لا تعكس هذه البيانات حقيقة العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو التجارة.

الفترة موضوع الدراسة، لا سيّما في التسعينيات. غير أن الشكل السابق يشير إلى ملامح علاقة مترابطة نسبياً ابتداءً من عام ٢٠٠٢.

الشكل ٤ - النمو الاقتصادي ونمو التجارة الخارجية في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ١٩٩٦-٢٠٠٥ (نسبة مئوية)



المصدر: من إعداد كتاب الدراسة، بناء على المصادر التالية: الأمم المتحدة، قاعدة البيانات التجارية؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات "أفاق الاقتصاد العالمي"، ٢٠١٠.

ملاحظة: تشمل البيانات جميع البلدان الأعضاء في الإسكوا باستثناء العراق وفلسطين لعدم توافر بيانات موثوقة، وبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

يشير الشكل ٢ إلى وجود علاقة مترابطة إلى حد ما بين نمو التجارة والنمو الاقتصادي في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، خصوصاً بعد عام ٢٠٠١^(٢٣). ومن المرجح أن يعكس هذا الترابط منافع تخصص هذه البلدان الذي أتاحه تحرير التجارة بشكل تدريجي خلال هذه الفترة، وذلك حسب المزايا التفضيلية والموارد المتاحة لكل بلد.

باء - التخصص

هذا المحور يلقي الضوء على تأثير تحرير التجارة في البلدان الأعضاء على تخصصها وأداءها في الأسواق العالمية. فمن فوائد تحرير التجارة المساهمة في ترشيد استخدام الموارد، وتخصيص البلدان كل

(٢٣) بلغ معامل الترابط بين النمو الاقتصادي ونمو التجارة ٠.٥٨ خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥.

حسب مزايه التفضيلية وموارده المتاحة في تصدير السلع، وتعزيز مستويات الرفاهية والدخل. ويرتكز هذا المحور على مؤشرين، هما مؤشر الميزة التفاضلية الظاهرة، ومؤشر الأداء التجاري. ويدلّ المؤشر الأول على التخصّص التصديري للبلد موضوع الدراسة، وذلك من خلال حساب نسبة صادراته من سلعة معينة إلى إجمالي صادراته ومقارنتها بنسبة صادرات العالم من نفس السلعة إلى إجمالي الصادرات العالمية. وفي حال احتلت السلعة في صادرات البلد حجماً يفوق حجمها في الصادرات العالمية، فذلك يشير إلى أن البلد يتمتع بميزة تفاضلية في تصديرها؛ والعكس صحيح. وأما مؤشر الأداء التجاري، فهو مؤشر مركّب يرتكز على عدد كبير من المؤشرات الفرعية التي تتناول عدّة جوانب متعلقة بتنافسية الصادرات الوطنية؛ ويؤدي حسابه إلى تصنيف عام لمرتبة الدولة وتصنيف فرعي للدول حسب السلع المصدّرة.

يظهر الجدول التالي القطاعات التصديرية التي تمتلك فيها البلدان الأعضاء ميزة تفاضلية ظاهرة مرتفعة جداً (وهي القطاعات التي تخصّصت في صادراتها)، والقطاعات التي يبلغ فيها الأداء التجاري للبلدان الأعضاء في الأسواق العالمية مستوى متميزاً^(٢٤).

الجدول ١٤ - مقارنة بين القطاعات التي تمتلك فيها البلدان الأعضاء ميزة تفاضلية وتلك التي تتسم بأداء تجاري مميز في الأسواق العالمية، ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦

البلدان	القطاعات التي تمتلك فيها البلدان ميزة تفاضلية ظاهرة مرتفعة (٢٠٠٤)	القطاعات التي يبلغ فيها تصنيف البلدان من ناحية الأداء التجاري أعلى المستويات (٢٠٠٦)
الأردن البحرين	المنتجات الغذائية، المنتجات الكيماوية المنتجات المعدنية، المنتجات الكيماوية	الألبسة، الإلكترونيات، المنسوجات المنتجات المعدنية، الإلكترونيات، الألبسة الألبسة، المنسوجات والغزل، المنتجات الزراعية
الجمهورية العربية السورية السودان	المنتجات الزراعية، المنتجات المعدنية المنتجات الزراعية	المنتجات الزراعية، المنتجات الغذائية المنتجات المعدنية، الإلكترونيات، المنتجات الغذائية
عمان قطر	المنتجات الغذائية، المنتجات الزراعية المنتجات الكيماوية	الإلكترونيات، المنتجات المعدنية، الألبسة الإلكترونيات، المنتجات المعدنية، المنتجات الجلدية
الكويت	المنتجات الكيماوية، المنتجات المعدنية	المنتجات الجلدية، الإلكترونيات، المنتجات المعدنية
لبنان	المنتجات الكيماوية، المنتجات المعدنية	المنتجات المعدنية، المنسوجات والغزل، الألبسة
مصر	المنتجات الزراعية، المنتجات المعدنية	المنتجات المعدنية، المنتجات الغذائية، المنتجات الجلدية
المملكة العربية السعودية	المنتجات الكيماوية المنتجات الكيماوية، المنتجات الزراعية، المنتجات الغذائية	المنتجات الجلدية المنتجات الزراعية، المنتجات المعدنية، المنتجات الغذائية
اليمن	الزراعية، المنتجات الغذائية	المنتجات الغذائية

المصدر: جورج حرب، "منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى والتبادل التجاري العربي البيئي (١٩٩٧-٢٠٠٤): رصد لأبرز التطورات"، ٢٠٠٩؛ وصندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، ٢٠٠٩.

(٢٤) حسب مؤشر الميزة التفاضلية الظاهرة على أساس بيانات عام ٢٠٠٤، وحسب مؤشر الأداء التجاري على أساس بيانات عام ٢٠٠٦.

يبين الجدول أعلاه أن مرحلة تحرير التجارة في البلدان الأعضاء اقترنت بتخصصها في أربعة قطاعات أساسية، هي المنتجات الغذائية، والمنتجات الزراعية، والمنتجات الكيماوية، والمنتجات المعدنية. وهذا التخصص يعكس إلى حد ما مزايا البلدان التفاضلية ومواردها، وهو كفيل برفع مستوى الرفاهية والدخل^(٢٥). وقد نجح الأداء التجاري لبلدان عديدة في الأسواق العالمية في مجال السلع التي تخصصوا في تصديرها. وقد تميز أداء البحرين والكويت ولبنان ومصر في تصدير المنتجات المعدنية؛ وتميزت الجمهورية العربية السورية والسودان واليمن في تصدير المنتجات الزراعية؛ وتميزت عمان واليمن في تصدير المنتجات الغذائية. وفي الوقت نفسه، تتوفر فرص لم تقتنص بعد لتحسين الأداء التجاري في العديد من السلع التي تتميز البلدان الأعضاء بتصديرها، وهي المنتجات الغذائية (في حالة الأردن)، والمنتجات الكيماوية (في حالة الأردن والبحرين وقطر والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن)، والمنتجات المعدنية (في حالة الجمهورية العربية السورية)، والمنتجات الزراعية (في حالة عمان ومصر). ولا شك في أنّ تحسين الأداء التجاري في الأسواق العالمية في هذه السلع سيعود بفوائد عديدة من ناحية رفع مستويات الرفاهية والدخل في البلدان الأعضاء، مما سيساعدها في دفع عملية التنمية قدماً.

جيم - نشر المعرفة

تستعرض الفقرات التالية تطور هيكل صادرات البلدان الأعضاء، لمعرفة ما إذا اقترن تحرير التجارة في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٦ بارتفاع نسبة استخدام التقنيات المتوسطة والمتطورة في الصناعات التحويلية، وما لذلك من تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. ويعرض الجدول التالي مكونات الصناعات التحويلية في عدد من بلدان الإسكوا، وذلك وفقاً لنوعية التقنيات المستعملة خلال العامين ١٩٩٧ و٢٠٠٦. وفي ضوء البيانات المذكورة، يمكن الإشارة إلى التالي: أولاً، تتميّز دول مجلس التعاون الخليجي بمعدلات مرتفعة نسبياً في ما يتعلق باستخدام التقنيات المتوسطة والمتطورة، ولا ينطبق ذلك على الأردن. ثانياً، باستثناء عمان، لم تسجل حالات نمو ملحوظ في نسب التقنيات المتوسطة والمتطورة في الصناعات التحويلية.

بناء على ما سبق، يمكن استخلاص العبر التالية: أولاً، لا توجد دلائل على أنّ تحرير التجارة ساعد بشكل عام على نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى البلدان الأعضاء. ثانياً، من الملفت أن تكون بلدان مجلس التعاون تسجل أعلى نسبة لاستخدام التقنيات المتوسطة والمتطورة، وذلك لأنها البلدان الأكثر انفتاحاً في منطقة الإسكوا من ناحية تحرير التجارة واستقطاب الاستثمارات واليد العاملة الأجنبية. وقد يشير هذا الأمر إلى عدّة اختلالات في عملية الإصلاحات الاقتصادية التي واكبت الانفتاح التجاري في باقي البلدان الأعضاء (كما سيرد لاحقاً)، مما أثر سلباً على النتائج المرجوة من عمليات الإصلاح والانفتاح، لا سيّما فيما يتعلق بتوسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية.

من المسلم به أنّ تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو أحد قنوات نقل المعرفة والتكنولوجيا في أثناء الانفتاح التجاري، وهو يسمح بتعزيز الكفاءة والإنتاجية وبالتالي النمو. وبالرغم من أن بلدان الإسكوا نجحت في استقطاب المزيد من التدفقات الاستثمارية خلال فترة التحرير التجاري، إلا أن المنطقة ظلت تعاني من اختلالين يتصلان بتوزيع التدفقات الاستثمارية جغرافياً وقطاعياً. فقد نالت الاستثمارات الموجهة إلى الموارد، لا سيّما موارد الطاقة، حصة الأسد من إجمالي الاستثمارات، وتركز الحجم الأكبر من الاستثمارات

(٢٥) يرد هذا الاستنتاج كخلاصة عامة في أدبيات النظرية الكلاسيكية. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الخلاصة مبنية على عدة فرضيات وشروط، أهمها حالة المنافسة الصافية والكاملة، وانسيابية تنقل اليد العاملة بين قطاعات الإنتاج.

تاريخياً في ثلاث دول فقط^(٢٦). من الممكن إذاً ربط المستوى التكنولوجي المتدني نسبياً في الصناعات التحويلية في المنطقة بانحصار معظم التدفقات الاستثمارية في قطاع الطاقة وفي عدد محدود من البلدان الأعضاء.

الجدول ١٥ - مكونات الصناعات التحويلية لناحية التقنيات المستخدمة في البلدان الأعضاء، ١٩٩٧ و ٢٠٠٦ (نسبة مئوية)

١٩٩٧			
البلدان	الصناعات التحويلية المرتكزة على الموارد	الصناعات التحويلية المرتكزة على تقنيات بسيطة	الصناعات التحويلية المرتكزة على تقنيات متوسطة
	المرتكزة على التقنيات متطورة	المرتكزة على تقنيات متوسطة	المرتكزة على تقنيات متطورة
الأردن	١٠.٣	١٣.٧	١٦.٦
الإمارات العربية المتحدة	١٥	١٦.١	٣٣.٠
البحرين	١٠.٩	١١.٨	٢٢.٠
الجمهورية العربية السورية	٢٦.٤	٧.٨	٤.٠
عمان	٠.٧	٠.٤	٣.٣
قطر	١١.٠	٥.٢	١١.٤
مصر	١٥.٤	٨.٨	٠.٤
المملكة العربية السعودية	١٣.٦	٠.٦	٢.٩
اليمن	٩.٣	٠.٠	٠.١
٢٠٠٦			
الأردن	٢٠.٠	٨.٢	٢٥.٨
الإمارات العربية المتحدة	٥.٩	٣٠.٤	١٢.٥
البحرين	١٠.٦	١٥.١	١٧.٣
الجمهورية العربية السورية	١٦.٦	٢٨.٥	٣.٣
عمان	٢.٩	٧.١	١٩.٩
قطر	١٣.٦	٦.٠	١٣.٧
مصر	٤٠.٧	١٠.٢	٤.٥
المملكة العربية السعودية	١٩.٥	٨.٥	٧.٧
اليمن	١٥.٥	٢.٠	٠.٩

المصدر: الإسكوا، "تقييم اتجاهات السياسة التجارية وأثرها على الأداء الاقتصادي في منطقة الإسكوا"، ٢٠٠٩.

(٢٦) هذه البلدان هي الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية. الإسكوا، تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر،

وفيما يلي أبرز العوامل التي ما زالت تعيق تحرير التجارة في البلدان الأعضاء، والتي حالت دون الاستفادة من الفوائد المتوخاة من عمليات تحرير التجارة في المنطقة خلال الفترة السابقة.

١ - العوائق الإدارية واللوجستية: يشير عدد من المؤشرات المنتقاة من بنك المعلومات المتصلة بسهولة مزاوله الأعمال إلى أبرز المعوقات التي تحول دون تحرير التجارة والاستفادة من عوائدها المرجوة. فبالرغم من التقدم المحرز في منطقة الإسكوا فيما يتعلق بتخفيض كلفة عمليات التصدير والاستيراد وعدد المعاملات اللازمة، إلا أن الوقت المطلوب لتنفيذ العمليات التجارية يبقى مرتفعاً مقارنة به في البلدان المتقدمة (٢٤ يوماً تقريباً في المنطقة مقابل ١١ يوماً في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، مما يؤثر سلباً ومن دون شك على حجم المبادلات التجارية في المنطقة ومساهمتها في النمو. وقد أشارت دراسات عديدة إلى أن المستوى الفعلي للتجارة الخارجية العربية أدنى من المستوى الممكن تحقيقه، خصوصاً في مجالي التجارة العربية البينية والتبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي^(٢٧). ومن أهم العوامل التي قيدت التجارة الخارجية في بلدان المنطقة والمذكورة في تلك الدراسات القيود غير الجمركية، وضعف شبكات الاتصالات والمواصلات، والحكم غير الرشيد.

وإذا كان تحرير التجارة شرطاً ضرورياً لتعزيز الصادرات والاستفادة من منافع تخصّص الموارد، فقد أثبتت السنوات الأخيرة أن هذا الشرط غير كافٍ لتعظيم الاستفادة من عملية التحرير التجاري. فكما ورد سابقاً، لم تتوافق فترة تحرير التجارة مع تغيير جذري في هيكل صادرات البلدان الأعضاء، التي بقيت محصورة بشكل أساسي في مجالي النفط والمنتجات الأولية. كما أن البلدان الموقعة على اتفاقيات منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي لم تستفد من تدفق ملحوظ للاستثمارات المباشرة^(٢٨). ويرجح أن يكون السبب في ذلك مناخ الأعمال والاستثمار الذي ما زال يعاني من بعض الاختلالات، لا سيما المتصلة بارتفاع كلفة إنشاء المشاريع، والإجراءات اللازمة لتنفيذ العقود، وضعف حماية المستثمر. ولا شك في أنّ هذه العوامل حالت دون حصول البلدان الأعضاء على تدفقات أكبر من الاستثمارات، وأدى إلى حرمانها من التأثير الإيجابي الذي كانت ستتركه على حجم الصادرات ونوعيتها، وعلى خلق فرص العمل، وبالتالي على النمو^(٢٩).

٢ - عدم تحرير الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: مع إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام ٢٠٠٥ والتحرير شبه الكامل للتبادل السلعي، تبرز أهمية الإسراع في تحرير تجارة الخدمات^(٣٠). فالخدمات هي عصب الاقتصاد الحديث، وتحريرها كفيلاً لتعزيز كفاءة الاقتصاد عن طريق

(٢٧) Boughanmi et al. "The effects of regional trade arrangements on agri-food trade: an application of the gravity modeling approach to the Arab GCC countries", 2009; Pastore et al. "A tale of parallel integration processes: a gravity analysis of EU trade with Mediterranean and Central and Eastern European countries", 2009; Fazio, "Euro-Mediterranean economic integration: an empirical investigation of trade flows", 2006; Younes and Abo Taleb, "Augmented gravity model: an empirical application to Arab Mediterranean countries-EU trade flows", 2006; Miniesy and Nugent, "Are there shortfalls in MENA trade? If so, what are their sources and what should be done about them?", 2005; and Nugent, "Why does MENA trade so little?", 2002.

(٢٨) نظراً إلى حداثة الاتفاقيات الموقعة بين عدد من البلدان الأعضاء والولايات المتحدة الأمريكية، من الصعب استخلاص أيما دروس بشأن تأثيرها على التدفقات الاستثمارية.

(٢٩) Ferragina and Pastore, "FDI potential and shortfalls in the MED and CEECS: determinants and diversion effects", 2008.

(٣٠) منذ عام ٢٠٠٣، يقوم أحد عشر بلداً عضواً في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في التفاوض بهدف صياغة اتفاقية لتحرير الخدمات فيما بينها. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩.

خفض كلفة قطاعات عديدة وتحسين نوعيتها، كالنقل، والاتصالات، والخدمات المالية، والتعليم، والصحة. وقد ارتبط تحسين مستوى هذه الخدمات في العديد من البلدان بارتفاع مستوى الصادرات الوطنية والتدفقات الاستثمارية^(٣١). وعليه، فالبلدان الأعضاء مدعوة إلى الإسراع في مفاوضاتها البيئية الرامية إلى تحرير القطاعات الخدمائية، لا سيما وأن تحرير الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى له مجموعة من المبررات، منها أهمية الخدمات في اقتصادات البلدان الأعضاء، وسهولة تحرير بعض القطاعات على المستوى الإقليمي، ودعم صناعة الخدمات الناشئة لتمكينها من المنافسة على مستوى العالم في المستقبل.

٣- استخلاص العبر من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: بشكل عام، تأثرت التجارة في البلدان الأعضاء بالأزمة العالمية من خلال ثلاث قنوات، هي انخفاض أسعار النفط، وتراجع الطلب العالمي، وانكماش السيولة المتوفرة لتمويل التجارة^(٣٢). وقد أدى تقلب أسعار النفط في أواخر عام ٢٠٠٨ وأواسط عام ٢٠٠٩ إلى انخفاض حاد في قيمة صادرات البلدان الرئيسية المصدرة للنفط، مما أثر سلباً على موازين مدفوعاتها. من جهة أخرى، تأثرت صادرات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بشكل طفيف في انكماش الطلب العالمي، لا سيما في أوروبا، كونها الشريكة التجارية الأساسية للعديد من هذه البلدان. من جانب آخر، عدلت المصارف عن المخاطرة والتفريط في الموارد المالية المتاحة لديها، مما أثر سلباً على التسهيلات المالية المتاحة للتجارة في المنطقة.

ويمكن استخلاص ثلاثة دروس من تداعيات الأزمة العالمية على التجارة الخارجية في بلدان الإسكوا. أولاً، من الأهمية بمكان أن تستمر الجهود الرامية إلى تنويع الصادرات. فقد أثبتت الأزمة العالمية هشاشة الاعتماد المفرط على الصادرات النفطية، وذلك بسبب التأثير الحاد لتذبذب أسعار النفط على مستويات النمو، ليس في البلدان المصدرة للنفط فحسب، بل في سائر دول المنطقة أيضاً، من خلال التراجع في تحويلات العاملين والاستثمارات. ولا شك في أنّ الجهود الوطنية المنصبة على تحسين البيئة الاستثمارية والهياكل الأساسية ومستوى التعليم العالي من شأنها أن تحفز التنويع الاقتصادي والاستثمار، لا سيما الاستثمار في الشركات المصدرة.

ثانياً، لا بدّ من تنويع أسواق صادرات منطقة الإسكوا. وفي هذا الصدد، يفيد تقرير حديث لصندوق النقد الدولي بأنه من المرجح أن تتعافى أوروبا من الأزمة العالمية ببطء شديد، وذلك بشكل أساسي بسبب الانكماش الحاد في الاستهلاك نتيجة الارتفاع المتوقع في معدلات البطالة^(٣٣). ومن شأن ذلك أن يؤثر سلباً على التجارة الخارجية في معظم البلدان الأعضاء، بما أنّ الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الرئيسي لعدد كبير من دول المنطقة. من جهة أخرى، يفيد نفس التقرير بأنّ ثلاث دول آسيوية هي إندونيسيا والصين والهند استطاعت أن تتجنب وقوع انكماش اقتصادي حاد. والدول الأعضاء مدعوة إذاً إلى تفعيل علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع عدد كبير من الدول النامية، لا سيما تلك التي لم تتأثر كثيراً بالأزمة الأخيرة. وقد بدأت البلدان الأعضاء مؤخراً بتوثيق علاقاتها الاقتصادية مع الصين، ودول أمريكا الجنوبية، والهند،

(٣١) الإسكوا، تقييم اتجاهات السياسة التجارية وأثرها على الأداء الاقتصادي في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٩.

(٣٢) ESCWA, The impacts of the financial crisis on ESCWA countries: challenges and opportunities, 2009

(٣٣) International Monetary Fund, World economic outlook, 2009

ومجموعة من الدول الأفريقية. وقد انعكس التعاون العربي-الصيني في شكل زيادة ملفتة في التبادل التجاري بين الطرفين^(٣٤).

ويكتسب الانفتاح التجاري بين البلدان الأعضاء والدول النامية أهمية كبرى في ظل تعثر مفاوضات تحرير التجارة ضمن منظمة التجارة العالمية، خاصة بعد الأزمة الأخيرة. ومن المتوقع أن يحقّ ذلك التجارة باتجاهيها، والاستثمار، والنمو.

ثالثاً، يجب إعادة النظر في كيفية استثمار المدخّرات المتأتية من الصادرات النفطية. فقد أضاعت الأزمة على أمرين، هما ضرورة توظيف عائدات النفط في الاقتصاد الحقيقي، وأهمية استثمار بعض هذه العائدات في منطقة الإسكوا. ولا شكّ في أن زيادة الاستثمارات في الصناعة والزراعة والخدمات سيساهم في تعزيز الكفاءة في الإنتاج وتسهيل التصدير، وبالتالي دفع النمو.

بالمحصّلة، يمكن القول إن البلدان الأعضاء قد التزمت إلى أبعد الحدود بالإصلاحات التجارية المنصوص عليها في الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية التي وقعتها. وقد تجلّى ذلك من خلال تدليل كثير من العوائق الجمركية وغير الجمركية، مما انعكس ارتفاعاً ملحوظاً في التجارة الخارجية ومساهمتها في الدخل القومي.

يبقى على بلدان المنطقة أن تتخذ مزيداً من الخطوات في عدد من المجالات، هي استكمال تفعيل بيئة الأعمال، وتحسين البنى التحتية، وتطوير مناهج التعليم العالي، وتفعيل تحرير الخدمات. وهذه العوامل كفيلة بالمساعدة على تنويع القاعدة الإنتاجية وبالتالي التصديرية في المنطقة. وستساهم هذه الإصلاحات كذلك في تغيير النمط الاستثماري السائد في المنطقة، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمارات في القطاعات الصناعية والزراعية والتصديرية، وتوسيع الرقعة الجغرافية لتدفقات رؤوس الأموال. والدول الأعضاء مدعوة أيضاً إلى الاستفادة من الاتفاقيات المبرمة مع البلدان النامية من أجل تحفيز المنافسة وتشجيع الاستثمارات. وستساعد هذه الخطوات البلدان الأعضاء في الأجلين المتوسط والطويل على الانخراط بشكل أكبر في الشبكة الدولية لتقسيم عملية الإنتاج، مما سيحقّق عملية التنمية في المنطقة.

(٣٤) نمت الصادرات العربية إلى الصين بنسبة ٦٢.٥ في المائة في عام ٢٠٠٨، فيما نمت الواردات من الصين بنسبة ٢٧.٥ في المائة في نفس العام. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩.

رابعاً- تعزيز التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية: المساعدات الإنمائية الرسمية

يمكن تقسيم البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى مجموعتين، هي: (١) الدول المانحة، (٢) البلدان المستفيدة من المساعدات الإنمائية الرسمية. وتشمل الدول المانحة بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بينما تشمل البلدان المستفيدة سائر البلدان الأعضاء في الإسكوا.

ألف- المساعدات الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء

واصلت الدول الأعضاء المانحة تقديم المساعدات الإنمائية إلى أكثر من ١٣٠ بلد نام، من خلال الاتفاقات الثنائية وعبر مؤسسات وصناديق التنمية العربية، وذلك بهدف تنفيذ مشاريع إنمائية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المستفيدة. وقد ازداد حجم المساعدات المقدمة من ١.٩ مليار دولار تقريباً في عام ٢٠٠٥ إلى ٧ مليارات دولار في عام ٢٠٠٨، وذلك بزيادة قدرها ٩٧ في المائة عن عام ٢٠٠٧. وبلغت المساعدات الإنمائية التراكمية المقدمة من بلدان مجلس التعاون نحو ١٣٢ مليار دولار خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٨. وتوزعت تدفقات المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٨ على مناطق مختلفة من العالم، فاستحوذت البلدان العربية على ٦٤.٥ في المائة تقريباً من مجموع التزامات التحويلات لمؤسسات البلدان الأعضاء، بينما حصلت الدول الآسيوية على نحو ٢٠ في المائة، مقابل ١٢ في المائة للدول الأفريقية، وحوالي ٢ في المائة لدول أمريكا اللاتينية. وقدمت المملكة العربية السعودية النصيب الأكبر من المساعدات التي وصلت إلى نحو ٥.٧ مليارات دولار، أي ٨١ في المائة تقريباً من إجمالي المساعدات المقدمة من الدول الأعضاء. وتقدر المساعدات المقدمة من الكويت بنحو ٥٦٨ مليون دولار، أي ما يعادل ٨.١ في المائة تقريباً. وبلغت المساعدات المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة نحو ٥٦١ مليون دولار، أي ما يعادل ٨ في المائة من إجمالي المساعدات.

الجدول ١٦- المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء في الإسكوا،

٢٠٠٨-٢٠٠٠

(بملايين الدولارات)

الدولة	٢٠٠٤-٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الإمارات العربية المتحدة	٨٠٤	١٣٧	٢٣١	٤٦٤	٥٦١
عمان	١١٧	٣٦	١٧	٣	٢٥
قطر	٤٠٩	١٣٨	٥١٥	٤٦١	١٧١
الكويت	١٥٠١	٤٦٦	٣١٤	٤٣٤	٥٦٨
المملكة العربية السعودية	١٢٣٣٩	١١٠١	٢١٨٦	٢١٨١	٥٦٦٣
الإجمالي	١٥١٧٠	١٨٧٨	٣٢٦٣	٣٥٤٣	٦٩٨٨

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩.

تجدر الإشارة إلى أن المساعدة الإنمائية المقدمة من الدول الأعضاء كنسبة من إجمالي الدخل القومي بلغت ٠.٧ في المائة تقريباً في عام ٢٠٠٨، في حين لا تزال نسبة ما تقدمه الدول المتقدمة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بعيداً جداً عن النسبة المقترحة من الأمم المتحدة والبالغة ٠.٧ في المائة. فقد ارتفع متوسط نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى إجمالي الدخل القومي لمجموعة الدول المتقدمة من نحو ٠.٢٨

في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٠.٣ في المائة في أواخر عام ٢٠٠٨. وحسب نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عالمياً، إذ بلغت نسبة المساعدة الإنمائية إلى الدخل القومي نحو ١.٢ في المائة في عام ٢٠٠٨، يليها السويد بنحو ٠.٩٨ في المائة، ثم لكسمبرغ بنحو ٠.٩٢ في المائة. وعلى الجانب الآخر، بلغت نسبة المساعدات الإنمائية إلى الدخل القومي ٠.٤ في المائة تقريباً في الكويت، و٠.٢ في المائة في الإمارات العربية المتحدة. ويلاحظ الارتباط الكبير بين حجم المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول الأعضاء وأسعار النفط، إذ إن المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دول مجلس التعاون تتأثر بحركة أسعار النفط، ارتفاعاً وهبوطاً. غير أن المساعدات الرسمية المقدمة لم تتوقف، كما لم تنخفض نسبتها عن ٠.٣ في المائة من الدخل القومي للدول الأعضاء المانحة.

وتتميز المساعدات الإنمائية المقدمة من بلدان مجلس التعاون الخليجي في شكل قروض بأسعار الفائدة المنخفضة المفروضة عليها مقارنة بأسعار الفائدة المعمول بها في السوق؛ وارتفاع نسبة عنصر المنحة المقدم ضمن القرض؛ وطول فترتي السماح والسداد؛ وعدم التدخل في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول المستفيدة والتي توجه القروض حسب أولوياتها وتماشياً مع خططها التنموية دون تدخل من الدول المانحة.

الجدول ١٧ - نسبة المساعدات الإنمائية إلى الدخل القومي لعدد من الدول المانحة الأعضاء في الإسكوا

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٠.٧	٠.٤	٠.٤	٠.٣	٠.٦	٠.٨	١	بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية
٠.٢	٠.٢	٠.١	٠.١	٠.٢	٠.٢	٠.٢	الإمارات العربية المتحدة
٠.٤	٠.٣	٠.٣	٠.٥	٠.٨	٠.٣	١.٤	الكويت
١.٢	٠.٦	٠.٦	٠.٣	٠.٨	١.٣	١.٤	المملكة العربية السعودية

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩.

تستخدم المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول الأعضاء بشكل رئيسي لتمويل المشاريع في قطاعات البنى التحتية. ففي عام ٢٠٠٨، استحوذ قطاع الطاقة على النصيب الأكبر من مساعدات الدول الأعضاء (٣٤.٦ في المائة)، بينما حصل قطاع النقل والاتصالات على ٣٠ في المائة تقريباً من إجمالي المساعدات، والمياه والصرف الصحي على ١١ في المائة تقريباً. وبلغ إجمالي المساعدات المقدمة لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية ٩.٤ في المائة، ومن المتوقع أن تزداد حصة هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي من المساعدات الإنمائية للدول الأعضاء في الأعوام المقبلة، وذلك بهدف التغلب على الفجوة الغذائية التي تعاني منها بلدان المنطقة. وخلال اجتماع مجموعة التنسيق لصناديق التنمية العربية الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، تم الاتفاق على وضع استراتيجية متكاملة في مجال الأمن الغذائي والزراعة والموارد المائية في الدول العربية، بهدف توفير التمويل لزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي بغية استصلاح الأراضي، وزيادة الإنتاج الزراعي، ودعم وتفعيل أنشطة المؤسسات ذات الطابع البحثي والتكنولوجي في قطاع الزراعة. وعلى صناديق التنمية في المنطقة أن تعيد النظر في دورها بحيث لا تقتصر أولوياتها على تمويل مشاريع البنى التحتية، بل أن تشمل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بهدف تنويع اقتصادات دول المنطقة والحد من مشكلة البطالة لاسيما لدى الشباب.

باء- المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء

بلغ حجم المساعدات الإنمائية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا نحو ١٨.٥ مليار دولار، أي ما يقارب ١٧ في المائة من إجمالي صافي المساعدات التنموية الرسمية إلى الدول النامية في عام ٢٠٠٨، مقارنة بنحو ١٥.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٧. وقد اتخذت المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء اتجاهاً تصاعدياً عقب قمة الأمم المتحدة للألفية، إذ ارتفع مجموع المعونات المقدمة للبلدان الأعضاء من نحو ٣.٦ مليارات دولار في عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٩.٦ مليارات دولار في عام ٢٠٠٤، وقفزت إلى ٢٧.٣ مليار دولار تقريباً في عام ٢٠٠٥ قدمت بمعظمها إلى العراق في شكل هبات.

الجدول ١٨ - المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأعضاء (بملايين الدولارات)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٧٤٢	٥٢٩	٥٨٠	٦٦٧	٦٠١	١٢٥٤	٥٣٧	الأردن
١٣٦	٨٣	٢٦	٧٧	١٠٥	١٢١	٧٦	الجمهورية العربية السورية
٢٣٨٤	٢١١٢	٢٠٤٤	١٨٢٣	٩٩٢	٦١٣	٣٤٣	السودان
٩٨٧٠	٩١٧٦	٨٨٧٠	٢٢٠٤٦	٤٦٤٧	٢٢٥٠	١٠٦	العراق
٣٢	(٣١)	٣٥	(٥)	٥٥	٣٨	٤١	عمان
٢٥٩٣	١٨٧٣	١٤٥٠	١١١٦	١١١٥	٩٧٢	١٦١٦	فلسطين
١٠٧٦	٩٥٦	٧٠٦	٢٤٢	٢٦٤	٢٢٦	٢٥٤	لبنان
١٣٤٨	١١٠٧	٨٧٣	٩٩٤	١٥٠٦	٩٨٢	١٢٤٢	مصر
٣٠٥	٢٣٦	٢٨٠	٢٨٩	٢٥١	٢٣٤	٥٨٣	اليمن
١٨٤٨٦	١٥٨٢٧	١٤٨٨٨	٢٧٢٧٤	٩٦١٣	٦٧٨٠	٤٨٨٥	إجمالي

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩.

بلغ صافي المساعدات الرسمية المقدمة للأردن نحو ٧٤٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ مقابل ٥٢٩ مليون دولار تقريباً في عام ٢٠٠٧، أي بزيادة قدرها ٤٠ في المائة. وبلغت نسبة المساعدات الرسمية إلى الدخل المحلي الإجمالي للأردن ٣.٥ في المائة. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الجهات المانحة للأردن، إذ بلغت مساعداتها نحو ٢٩٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٧. ويوجه الأردن نحو ٢٩ في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية لتمويل البرامج الاجتماعية، و٨ في المائة لقطاع التعليم، و٥ في المائة لقطاع الصحة.

ارتفعت المساعدات الرسمية المقدمة للسودان خلال الأعوام الأربعة الماضية من نحو ٩٩٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ٢.٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، أي بزيادة قدرها ١٤٠ في المائة. ويوجه السودان الجانب الأكبر من المساعدات الرسمية المقدمة إليه إلى المساعدات الإنسانية، بينما لا تزيد المساعدات الموجهة إلى القطاعات الاقتصادية عن ٣ في المائة من إجمالي المساعدات. وفي عام ٢٠٠٧، بلغت مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية للسودان نحو ٢١١ مليون دولار، في حين ساهمت هولندا بـ ١٤٩ مليون دولار تقريباً، والنرويج بـ ١١٣ مليون دولار تقريباً.

تعدّ الجمهورية العربية السورية من البلدان الأعضاء التي تحصل على أقل قدر من المساعدات الخارجية، إذ بلغت قيمة هذه المساعدات ١٣٦ مليون دولار تقريباً في عام ٢٠٠٨ مقابل نحو ٨٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٧، ونحو ٢٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٦. ولا تتجاوز نسبة المساعدات الخارجية ٠.٢ في المائة من الدخل المحلي الإجمالي. وتعد ألمانيا أكبر البلدان المانحة للجمهورية العربية السورية، إذ بلغت مساهمتها ٤٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٧. وتوجه الجمهورية العربية السورية نحو ٥٩ في المائة من المساعدات الرسمية إلى القطاعات الاجتماعية، بينما يستحوذ قطاع التعليم على ٣٩ في المائة ويخصص حوالى ١٠ في المائة لقطاع الصحة.

وقد استحوذ العراق على ٦٥ في المائة من إجمالي المساعدات الرسمية المقدمة للبلدان الأعضاء في الإسكوا خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، وبلغت هذه المساعدات ذروتها في عام ٢٠٠٥، حينما وصلت إلى ٢٢ مليار دولار. وقد بلغ إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة للعراق نحو ٩.٩ مليارات دولار عام ٢٠٠٨، أي بزيادة قدرها ٧.٦ في المائة عن قيمتها في عام ٢٠٠٧ (٩.٢ مليارات دولار). وتشير البيانات إلى أن نسبة ٤٨ في المائة تقريباً من المساعدات الخارجية استخدمت لسداد الديون في عام ٢٠٠٧، بينما مثلت المساعدات الإنسانية ٣ في المائة فقط من إجمالي المساعدات. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر البلدان المساهمة في المساعدات المقدمة للعراق، وذلك بحصة قدرها ٤٧ في المائة (٤.٢ مليارات دولار) في عام ٢٠٠٧، تليها ألمانيا التي بلغت قيمة مساعداتها ١.٢ مليار دولار، ثم اليابان بنحو ٨٤٥ مليون دولار.

وشكلت المساعدات الرسمية حوالى ٥٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لفلسطين في عام ٢٠٠٨. وقد ارتفعت المساعدات الخارجية لفلسطين من نحو ١.٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٢.٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٨. وبلغ نصيب الفرد من المساعدات الخارجية ٧٢٢ دولاراً تقريباً في عام ٢٠٠٨. ويمثل برنامج الاونروا أكبر الجهات المانحة لفلسطين، إذ ساهم بـ ٤٣٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٧، يليه الاتحاد الأوروبي بنحو ٣٩٧ مليون دولار، ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنحو ٢٠٩ ملايين دولار. ويوجه ٩٥ في المائة تقريباً من صافي المساعدات الرسمية المقدّمة لفلسطين إلى القطاعات الاجتماعية.

تلقى لبنان ١.١ مليار دولار تقريباً في شكل مساعدات رسمية خلال عام ٢٠٠٨ تمثل نحو ٣.٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ نصيب الفرد اللبناني من المساعدات الرسمية للتنمية ٢٦٩ دولاراً تقريباً في عام ٢٠٠٨. وتعتبر الدول العربية المانحة الأكبر للبنان، وذلك بمساهمة قدرها ١٦٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٧، يليها الاتحاد الأوروبي بمساعدات قدرها ١٥٢ مليون دولار، ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنحو ١٠٩ ملايين دولار. ويوجه لبنان نسبة كبيرة من المساعدات الخارجية (٤١ في المائة تقريباً) للمساعدات الإنسانية، وينفق حوالى ١٠ في المائة على قطاع التعليم، و٢ في المائة على قطاع الصحة، و١٢ في المائة على قطاع البنى التحتية.

وتلقت مصر نحو ١.٣ مليار دولار في شكل مساعدات إنمائية رسمية خلال عام ٢٠٠٨، أي بزيادة قدرها ٢١.٨ في المائة عن معدلها عام ٢٠٠٧ (١.١ مليار دولار). وتمثل المساعدات الإنمائية الرسمية حوالى ٠.٨ في المائة من الدخل المحلي الإجمالي لمصر. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الجهات المانحة، إذ بلغت مساعداتها ٥٤١ مليون دولار في عام ٢٠٠٧، يليها الاتحاد الأوروبي بما يعادل ٢٧١ مليون دولار. وقد قدمت الدول العربية مساعدات رسمية لمصر بقيمة ٩٨ مليون دولار تقريباً في عام ٢٠٠٧. وتوجه مصر ٤٨ في المائة من المساعدات الرسمية إلى القطاعات الاجتماعية المختلفة، في حين يخصص نحو ١٠ في المائة لسداد الديون الخارجية.

إن مستوى المساعدات الإنمائية الرسمية ضعيف جداً في اليمن. فخلال التسعة أعوام الماضية، بلغ مجموع المساعدات الرسمية المقدّمة لهذا البلد ٢.٩ مليار دولار، وذلك بمتوسط سنوي قدره ٢٩٠ مليون دولار. وقد بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدّمة لليمن نحو ٣٠٥ ملايين دولار في عام ٢٠٠٨، بزيادة قدرها ٢٩ في المائة عن معدلها في عام ٢٠٠٧. وتمثل المساعدات الخارجية ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لليمن، مقارنة بحوالي ١٨.٧ في المائة في أقل البلدان نمواً. وقد بلغ نصيب الفرد من المساعدات الرسمية أقل من ١٣ دولاراً في عام ٢٠٠٨ مقابل ما يعادل ٣٣.٧ دولاراً للفرد في أقل البلدان نمواً، مما يعني أن حجم المساعدات التي يتلقاها اليمن أدنى بكثير من مستوى المساعدات التي تتلقاها أقل البلدان نمواً. وقدمت لجنة المساعدة الإنمائية أكبر مساعدة لليمن في عام ٢٠٠٧ بقيمة ١٤١ مليون دولار، تليها ألمانيا بمساهمة قدرها ٥١ مليون دولار، فالولايات المتحدة الأمريكية بنحو ٢٦ مليون دولار. ويوجه اليمن ٨٦ في المائة من المساعدات الرسمية إلى القطاعات الاجتماعية (٢٤ في المائة إلى قطاع التعليم، ١٤ في المائة إلى قطاع الصحة)، بينما يوجه نحو ١٥ في المائة من المساعدات إلى البنى التحتية. وتشير وثيقة سياسة المساعدات الإنمائية الصادرة عن الحكومة اليمنية إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تحد من فاعلية المساعدات الإنمائية المقدّمة لليمن ومنها^(٣٥):

- ١ - ضعف التنسيق بين الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بمساعدات التنمية الخارجية.
- ٢ - عدم وجود قاعدة بيانات متكاملة للمساعدات التنموية.

يمكن الجزم بأن القسم الأكبر من المساعدات الرسمية يتوجه لمناطق النزاعات والحروب في بلدان الإسكوا، إذ كان العراق أكبر البلدان المستفيدة من المساعدات بالقيم المطلقة منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٨. كما حصلت فلسطين على أكبر دعم مالي من الأسرة الدولية عندما تدفقت إعانات كبيرة إليها بهدف التخفيف من وطأة الظروف الإنسانية القاهرة التي نتجت عن اعتداءات إسرائيل على الفلسطينيين في أثناء الانتفاضة الثانية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى السودان، الذي تعزى الزيادة الكبيرة في المساعدات الرسمية المقدّمة له من ١٨١ مليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى أكثر من ملياري دولار في عام ٢٠٠٨، إلى اشتداد حدة الصراع فيه. ويذكر أنه خلال السنوات السبع الماضية، لم يوجه إلى البلدان الأعضاء الأقل نمواً (السودان واليمن) سوى ١٥ في المائة من مجمل المساعدات المقدّمة للمنطقة. فما زالت اليمن تتلقى أقل قدر من المساعدات الإنمائية، وهي الأقل نمواً دون سائر مجموعة البلدان الأعضاء. وفي هذا الإطار، على المانحين أن يوجهوا جزءاً أكبر من المساعدات الرسمية إلى البلدان الأقل نمواً في المنطقة، وأن يفوا بالالتزامات التي تعهدوا بها في إطار اتفاقية بروكسيل لصالح أقل البلدان نمواً، وتقضي بأن يخصص المانحون المعونات بناء على الاحتياجات الإنمائية وبغض النظر عن الاعتبارات الجغرافية-السياسية.

(٣٥) وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠٠٦)، "وثيقة سياسة المساعدات التنموية"، مؤتمر المانحين، لندن، ١٥-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

خامساً - الدين الخارجي وإدارة الديون

يقع تخفيف عبء الديون الخارجية والإدارة المستدامة للديون في قائمة الإجراءات الأساسية التي اتفق المشاركون في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المنعقد في مونتيري، المكسيك عام ٢٠٠٢، على ضرورتها لتعبئة الموارد المالية من أجل البلدان النامية. ويرد أدناه عرض للتطورات المستجدة فيما يتصل بالدين العام الخارجي في البلدان الأعضاء خلال السنوات القليلة الماضية، يليه تقييم يستند إلى عدد من المؤشرات لمدى تراجع أعباء الدين على اقتصادات المنطقة في تلك الفترة. ويختتم هذا الفصل بعرض للتأثير المرتقب للآزمة الاقتصادية العالمية على المديونية العامة في بلدان المنطقة.

ألف - الدين العام الخارجي وخدمته

يبين الجدول التالي إجمالي الدين العام الخارجي في البلدان الأعضاء خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨، ويتضح منه وجود حركة تصاعدية فيما يتعلق بحجم الدين العام الخارجي في بلدان المنطقة. ويعود ارتفاع الدين السيادي الخارجي بشكل عام في السنتين الأخيرتين إلى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية والنفط، مما أدى إلى زيادة قيمة الدعم الحكومي لهذه السلع في العديد من البلدان. وقد أسفر ذلك عن زيادة العجز في الموازنات العامة، ما دفع هذه البلدان إلى مزيد من الاقتراض الخارجي^(٣٦).

الجدول ١٩ - الدين العام الخارجي في البلدان الأعضاء، ٢٠٠٤-٢٠٠٨

البلدان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الأردن	٧٥٣٤	٧١٢٢	٧١٤٧	٧٣١١	٥٠٩٩
الجمهورية العربية السورية	٤٣١٨	٥٠٤٥	٤٨٥٥	٥١٣٧	٥٢٩٤
السودان	٢٦٢٨٣	٢٧٠٠٦	٢٧٦٠١	٣١١٨٠	٣٣٦٣٣
عمان	٣٨٨٧	٤٠٢٨	٤٨١٩	٥٩٦٢	٦٨٧٩
لبنان	١٨١٢١	١٨٨٦٠	٢٠٠٤٤	٢٠٩٤٠	٢٠٨٥٨
مصر	٣١٠٩٩	٢٩٦٩٢	٢٨٩٥٨	٣٢٨٤٠	٣٢١٢٣
اليمن	٥٣٣٦	٥١٦٨	٥٤٧١	٥٨٢٠	٥٨٨٦

المصدر: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، ٢٠٠٩.

حلّ السودان في المرتبة الأولى من حيث المديونية العامة في عام ٢٠٠٨، إذ بلغ الدين السيادي الخارجي في هذا البلد نحو ٣٣.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨، فيما حلت مصر في المركز الثاني (٣٢.١ مليار دولار)، ولبنان في المرتبة الثالثة (٢٠.٨ مليار دولار). وسجلت عمان أعلى نسبة نمو في الدين السيادي الخارجي بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، إذ بلغت هذه النسبة ١٥.٤ في المائة، يليها السودان بنسبة ٧.٩ في المائة. وقد استطاع كلّ من الأردن ولبنان ومصر تخفيض حجم ديونه السيادية الخارجية بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. ويعود الانخفاض الملحوظ في حجم الدين العام الخارجي الأردني (بـ ٣٠ في المائة تقريباً) إلى قيام الحكومة الأردنية بتسديد جزء من ديونها لدول نادي باريس، وذلك من خلال استعمال جزء من إيرادات

الخصخصة والاقتراض الداخلي^(٣٧). وتأتي هذه الخطوة ضمن خطة الأردن لتخفيض سقف الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي من ٦٠ في المائة إلى ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠١١^(٣٨).

ويلقي الجدول التالي الضوء على خدمة الدين السيادي الخارجي في البلدان الأعضاء خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨. وتشير البيانات إلى ارتفاع ملحوظ في إجمالي خدمة الدين العام الخارجي في المنطقة خلال عام ٢٠٠٨، إذ شهد كلٌّ من الأردن والسودان ولبنان ومصر واليمن نمواً في خدمة الدين السيادي الخارجي.

الجدول ٢٠ - خدمة الدين العام الخارجي في البلدان الاعضاء، ٢٠٠٤-٢٠٠٨

البلدان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الأردن	٦٩٤	٥٩٥	٦٢٨	٦٧٤	٢٧٥٦
الجمهورية العربية السورية	٥٤٤	٧٤٣	٦٢٣	٦٨٨	٦٧٥
السودان	٣٣٣	٣٠٣	٢٣٧	٢٢٥	٣٧٣
عمان	١٠٠٥	١٥١٢	٣١٠	٦٢٦	٦٠٨
لبنان	٣٩٠٨	٣١٣٨	٤١٤٥	٤٠٥٢	٤٢١٢
مصر	٢٧٠٣	٣١١١	٣٤٨٦	٢٤٢٢	٣٠٩٩
اليمن	٢٥٢	٢٠٨	٢٢٧	٢٦٥	٢٧٨

المصدر: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، ٢٠٠٩.

باء - عبء الدين العام الخارجي على اقتصادات البلدان الأعضاء

تبحث الفقرات التالية فيما إذا استطاعت البلدان الأعضاء أن تخفض من عبء الدين العام الخارجي على اقتصاداتها خلال السنوات الأخيرة. ومن المعلوم أن أي ارتفاع كبير في قيمة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من شأنه أن يقيد النمو الاقتصادي، إذ إنه يؤدي إلى تسخير نسبة كبيرة من الموارد الوطنية المتاحة من أجل تسديد الدين. من جهة أخرى، إن ارتفاع قيمة خدمة الدين السيادي نسبة إلى قيمة الصادرات يدل على أن البلد المعني مضطر إلى تخصيص جزء كبير من عائدات صادراته لتسديد خدمة الدين، عوضاً عن استغلال هذه العائدات من أجل زيادة الواردات وتحفيز النمو.

يبين الجدول التالي تطور نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨. وبالإمكان ملاحظة انخفاض عام في نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، مما يدل على أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء فاق نمو الدين السيادي الخارجي خلال نفس الفترة. ولا شك في أن هذا الأمر سيسهل عملية سداد الديون لاحقاً، كما سيساعد بلدان المنطقة على الاستفادة من نسبة أكبر من ناتجها القومي من أجل تحفيز عملية التنمية.

(٣٧) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩.

(٣٨) المرجع نفسه.

الجدول ٢١ - نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٠٤-٢٠٠٨

البلدان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الأردن	٦٦.١	٥٦.٦	٤٨.٨	٤٣.٠	٢٤.٠
الجمهورية العربية السورية	١٧.٦	١٧.٩	١٤.٥	١٢.٦	١٠.١
السودان	٩٨.٨	٧٦.٨	٦٠.٧	٥٥.١	٥٥.١
عمان	١٥.٨	١٣.٠	١٣.١	١٤.٣	١١.٥
لبنان	٨٣.٢	٨٦.٣	٨٩.٣	٨٣.٦	٧٠.٤
مصر	٣٥.٥	٣٣.٢	٢٧.٠	٢٥.٢	١٩.٨
اليمن	٣٧.٢	٢٨.٩	٢٦.٢	٢٤.٥	٢٠.٥

المصدر: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، ٢٠٠٩.

وعلى الرغم من هذا السياق العام، لم تفلح بعض البلدان في تخفيف أعباء ديونها الخارجية على اقتصاداتها، إذ بقيت نسبة الدين العام الخارجي من الناتج القومي مرتفعة في عام ٢٠٠٨. ومن هذه البلدان لبنان (حيث بلغت هذه النسبة ٧٠.٤ في المائة) والسودان (٥٥.١ في المائة).

ويشير الجدول التالي إلى نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات في البلدان الأعضاء خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨. وتشير البيانات بشكل عام إلى انخفاض في نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات البلدان الأعضاء في الفترة عينها. ويعزى هذا الأمر في البلدان المصدرة للنفط إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال نفس الفترة، مما أدى إلى ارتفاع في عائدات صادراتها النفطية. ومن ناحية أخرى، ساهم النمو الذي شهدته صادرات الخدمات في العديد من البلدان المقترضة، لا سيما السياحية منها، في انخفاض خدمة الدين العام الخارجي كنسبة من إجمالي الصادرات^(٣٩).

وباستثناء الأردن ولبنان، استطاعت البلدان الأعضاء أن تبقي نسبة خدمة الدين العام الخارجي من الدخل القومي ضمن هامش ضيقة نسبياً في عام ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بالأردن، فإن قيامه بتسديد جزء هام من ديونه المستحقة لدول نادي باريس، كما ذكر سابقاً، يفسر ارتفاع تلك النسبة فيه. وأمّا في لبنان، فيدل ارتفاع نسبة خدمة الدين العام الخارجي من الدخل القومي على ارتفاع قيمة خدمة الدين الخارجي وضعف قيمة الصادرات الوطنية.

الجدول ٢٢ - نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات، ٢٠٠٤-٢٠٠٨

البلدان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الأردن	١١.٧	٩.٠	٧.٧	٧.٤	٢٢.٦
الجمهورية العربية السورية	٧.٩	٤.٦	٣.٩	٣.٤	٣.٣
السودان	٨.٠	٦.٠	٥.٠	٣.٠	٣.٢
عمان	٦.٨	٧.٥	١.٣	٢.٢	١.٧
لبنان	٢٢.٠	٢٣.١	٢٨.١	٢٣.٨	٢٣.١
مصر	١٠.٢	٩.٧	٨.٩	٥.١	٥.٤
اليمن	٣.٧	١.٣	١.٢	١.٣	٢.٨

المصدر: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، ٢٠٠٩.

جيم - التأثير المرتقب للأزمة الاقتصادية العالمية على المديونية العامة في البلدان الأعضاء^(٤٠)

١ - تقليل فرص اعتماد سياسات مالية توسعية

لقد اعتمدت حكومات البلدان الأعضاء سياسات نقدية ومالية توسعية من أجل تحفيز الطلب الداخلي والحوول دون وقوع تباطؤ كبير في النمو الاقتصادي على أثر الأزمة العالمية، في حين ساهم نمو الإنفاق الحكومي في العديد من الحالات في ارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة. ويتوقع أن تكون البلدان المستدينة في المنطقة قد سجلت إما ارتفاعاً في العجز وإما تضاضاً في الفائض (كما هي الحال في سلطنة عمان) في عام ٢٠٠٩، كما يبين الجدول التالي.

الجدول ٢٣ - الفائض/العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٠٨ - ٢٠١٠

البلدان	٢٠٠٨	٢٠٠٩ ^(*)	٢٠١٠ ^(*)
الأردن	٥.٧-	٦.٥-	٦.١-
الجمهورية العربية السورية	٣.٢-	٤.٦-	٣.٦-
السودان	١.٤-	٣.٨-	٣.٠
عمان	٢٢.٦	٤.١	٨.٣
لبنان	٩.٨-	١٠.٦-	١٠.١
مصر	٧.٨-	٧.٨	٩.١
اليمن	٤.٥-	٧.٠-	٥.٢-

المصدر: صندوق النقد الدولي، "الأفاق الاقتصادية الإقليمية: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"، ٢٠٠٩.
ملاحظة: العلامة (*) تشير إلى بيانات متوقعة.

بالرغم من نجاح السياسات المالية المعتمدة في عام ٢٠٠٩ في لجم انحسار الحركة الاقتصادية في أعقاب الأزمة العالمية، فمن المرجح ألا تستمر الاتجاهات التوسعية للسياسات المالية في عديد من البلدان خلال عام ٢٠١٠. ويعود هذا الأمر إلى ضيق الهامش المتاح لاستخدام السياسات المالية لأغراض توسعية في عدد كبير من البلدان المستدينة، وذلك بفعل ارتفاع مستويات حجم الدين العام وخدمته. فالدين السيادي المرتفع يستدعي تسديد خدمة الدين بشكل دوري، مما يحد من إمكانية زيادة النفقات الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، قد ينعكس تمويل الإنفاق الحكومي الإضافي لتحفيز النمو من خلال الاستدانة ارتفاعاً في الفوائد. ويؤثر ذلك سلباً على الاقتصاد الوطني. فمن جهة، يخفف ارتفاع كلفة الاقتراض الحكومي من فرص الاستثمار الخاص؛ ومن جهة أخرى، يمكن أن يؤدي ارتفاع الفوائد إلى جذب رؤوس الأموال ورفع القيمة الحقيقية لسعر صرف العملة الوطنية، مما يضعف قدرة الاقتصاد على المنافسة. وقد أدت هذه العوامل إلى تضيق فرص استخدام السياسات المالية التوسعية في عديد من بلدان المنطقة، لا سيما تلك التي تعاني من معدلات مديونية مقرونة بمعدلات فوائد عالية نسبياً كالأردن ولبنان واليمن^(٤١). وقد يسفر ذلك عن تفاقم المشاكل

(٤٠) على الرغم من أن هذا الفصل يركز على الديون السيادية الخارجية، إلا أن التحليل المعتمد في هذه الفقرة ينطبق على إجمالي الدين العام.

(٤١) صندوق النقد الدولي، "الأفاق الاقتصادية الإقليمية: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"، ٢٠٠٩.

الاجتماعية، مثل البطالة والفقر، في أقل البلدان نمواً على وجه الخصوص، مما سيؤخر مسيرها باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - مخاطر ارتفاع الفوائد الحقيقية

تتأثر ديناميكية الدين العام وبالتحديد نسبته إلى الدخل القومي بأربعة عوامل أساسية، هي أسعار الفوائد الحقيقية؛ ونسبة النمو الحقيقي؛ وحجم الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ وحجم الفائض الأولي في الميزانية العامة^(٤٢). فكلما ارتفعت نسبة النمو مقارنة بأسعار الفائدة وكبر حجم الفائض الأولي وصغر حجم الدين نسبة إلى الدخل القومي، أدى ذلك إلى انخفاض الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

وإذا ما طالبت فترة الركود الاقتصادي العالمي، فقد تستمر معدلات النمو بالانخفاض في العديد من البلدان ذات المديونية العالية في المنطقة، مقارنة بالفترة التي سبقت الأزمة العالمية. وفي هذه الحال، قد يزعزع أي ارتفاع مستقبلي لأسعار الفوائد على الساحة العالمية قدرة هذه البلدان على تثبيت دينها السيادي. واحتمال ارتفاع أسعار الفوائد عالمياً وارد، وذلك نتيجة الارتفاع المتوقع في الاحتياجات التمويلية للبلدان المتقدمة إثر السياسات التوسعية التي اتبعتها في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وإذا ما تحقق ذلك في ظل نمو طفيف للناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأعضاء الأكثر مديونية، فمن شأن ذلك أن يضعها أمام خيارين صعبين: إما أن تختار تثبيت حجم الدين العام، وعليها في هذه الحال أن تحصل نمواً في الفائض الأولي في الميزانية العامة، مع ما يعنيه ذلك من ترشيد الإنفاق وتفعيل الجباية الضريبية؛ وإما أن تختار زيادة مديونيتها، مع ما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على اقتصاداتها ومن مخاطر تتصل بتفاقم الدين العام.

خلاصة القول أن بلدان المنطقة استفادت من ارتفاع معدلات النمو خلال السنوات الخمس الماضية من أجل تخفيض معدلات ديونها الخارجية عموماً. وتميزت السنوات الأخيرة عامة بتراجع خدمة الدين العام الخارجي كنسبة من صادرات بلدان المنطقة إلى أدنى الحدود. ومن شأن ذلك أن ينعكس إيجابياً على فرص التنمية الاقتصادية في عديد من البلدان الأعضاء.

ومع اعتماد السياسات المالية لأغراض توسعية في عدد من بلدان المنطقة إثر الأزمة الاقتصادية العالمية، من المتوقع أن يؤدي الارتفاع المرتقب للعجز في ميزانياتها العامة إلى زيادة في الاقتراض. وفي ظل مخاطر تباطؤ النمو في المنطقة، قد يزيد هذا الاقتراض الإضافي من أعباء الدين العام على الاقتصاد في البلدان الأكثر استئانة.

وكيلا تؤدي تداعيات الأزمة العالمية إلى تفاقم الدين العام في مجموعة من البلدان الأعضاء، لا بد لهذه الأخيرة من تحسين إدارة المالية العامة. ويتم ذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام، حيث من الممكن تخفيض الدعم الحكومي لبعض السلع تدريجياً وتحويل الإنفاق إلى البنى التحتية والفئات الاجتماعية الأكثر حاجة إلى المساعدات؛ وقد حقق كل من الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر مؤخراً تقدماً في هذا المجال^(٤٣). ومن الضروري أيضاً تحسين الجباية الضريبية في العديد من الحالات، إذ من شأن ذلك أن

(٤٢) Blanchard and Cohen, Macroeconomics, 2000

(٤٣) صندوق النقد الدولي، "الأفاق الاقتصادية الإقليمية: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"، ٢٠٠٩.

يساهم في زيادة الإيرادات الحكومية وأن يساعد الحكومات بالتالي على مواجهة الأزمات. ومن أجل تفادي أزمات اجتماعية كبرى في البلدان الأعضاء الأقل نمواً، ينبغي استغلال بعض الوفورات التي حققتها بلدان عديدة في المنطقة خلال السنوات الأخيرة لتقديم المعونة للبلدان الأكثر تضرراً، وذلك عن طريق هبات أو قروض ميسرة، لا سيما وأن أي بلد من البلدان الأعضاء لا يستفيد من مبادرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للبلدان الفقيرة الشديدة المديونية.

ولا بد أيضاً من استكمال الإصلاحات الاقتصادية في البلدان الأعضاء من أجل توفير الشروط اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام يساهم في تقليل أعباء الديون العامة على الاقتصاد.

سادساً - تعزيز تماسك الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية واتساقها

لم تحقق بلدان الإسكوا تقدماً يذكر في مجال المشاركة في إدارة الاقتصاد العالمي، إذ اقتصرت مساهمتها على مشاركة المملكة العربية السعودية في مجموعة العشرين التي باتت تؤدي دوراً رئيسياً في إدارة الاقتصاد العالمي، خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية. كذلك، أصبحت الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية من أهم الدول المصدرة لرأس المال، وذلك عن طريق الصناديق السيادية التي تملكها هذه الدول والتي لديها استثمارات ضخمة في عدد كبير من دول العالم، وساهمت بالتالي في إعادة الاستقرار إلى الاقتصاد العالمي الذي أنهكته الأزمة المالية العالمية.

غير أن الدول المتقدمة ما زالت تسيطر على إدارة الاقتصاد العالمي، بالرغم من الإصلاحات الأخيرة التي أجراها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي شملت تغيير نسبة تصويت بعض الدول. فالدول المتقدمة ما زالت تملك الأغلبية في التصويت في مؤسسات بريتن وودز. ولا تزال عملية إصلاح هذه المؤسسات تتسم بالبطء. وعليه، لا بد من اتخاذ خطوات أسرع لإسناد دور أكبر للدول النامية في إدارة الاقتصاد المالي العالمي، خصوصاً تلك التي تملك رؤوس الأموال.

وكشفت الأزمة المالية الراهنة عن ان عدم اتساق سياسات الاقتصاد الكلي وعدم تنسيقها على الصعيدين الوطني والدولي هما من الأسباب الرئيسية للأزمة. كما ان أوجه الضعف العديدة في عملية ضبط القطاع المالي والإشراف عليه ورصده، وكذلك عدم كفاية آليات الرقابة والإنذار المبكر، والإفراط في الاعتماد على آليات تنظيم الأسواق لنفسها، وانعدام الشفافية والنزاهة المالية وانتشار السلوك غير المسؤول، كلها عوامل أدت إلى تفاقم الأزمة المالية وانتشارها بشكل سريع. وقد أسفر ذلك عن نتائج يتعذر تحملها على صعيد الاقتصاد الكلي في مختلف أنحاء العالم.

وأعطت الأزمة المالية دفعة جديدة للمناقشات الدولية الجارية بشأن إصلاح النظام المالي والاقتصادي الدولي، والتي تتناول المؤسسات المالية ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية والصناديق التحوطية. وهناك توافق في الآراء بشأن ضرورة الاستمرار في إصلاح المؤسسات المالية الدولية وتحديثها، بهدف تمكينها من التصدي للتحديات المالية والاقتصادية الراهنة على نحو أفضل، وتلبية احتياجات البلدان الأعضاء، وكذلك بهدف تعزيز قدرتها على أداء مهامها الحالية، وهي الرصد والرقابة وتقديم المساعدة الفنية والتنسيق، والمساعدة على تجنب الأزمات المماثلة في المستقبل. ويتطلب ذلك وضع ضوابط فعالة لها مصداقيتها ويمكن إعمالها على جميع الصيغ، ضماناً للشفافية المطلوبة في النظام المالي وللرقابة اللازمة عليه، وإخضاع كل مؤسسة من المؤسسات المعنية لقدر كاف ومناسب من الرقابة والضبط. وعلى المؤسسات الدولية المعنية تحسين نظم الإنذار المبكر من أجل التنبيه في وقت مبكر بالمخاطر المالية والمخاطر التي تهدد الاقتصاد الكلي، والإجراءات اللازمة للتصدي لها. كما يجب فرض رقابة متوازنة وفعالة على المراكز المالية الرئيسية وتدفقات رأس المال الدولية والأسواق المالية^(٤٤).

وهناك حاجة ماسة إلى الاستمرار في إصلاح إدارة مؤسسات بريتون وودز، على أساس التمثيل العادل والمنصف للبلدان النامية، من أجل تعزيز مصداقية هذه المؤسسات وإخضاعها للمساءلة. ولا بد من أن تتناسب تلك الإصلاحات مع الحقائق الراهنة وأن تعزز دور البلدان النامية، بما فيها أشد البلدان فقراً، وأن تمكّنها من إعلاء صوتها ومن المشاركة في عملية صنع القرار^(٤٥).

(٤٤) الأمم المتحدة، الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، ١٣ تموز/يوليو

A/RES/63/303، ٢٠٠٩.

(٤٥) المرجع نفسه.

سابعاً - القضايا الطارئة والتوصيات

ألف - القضايا الطارئة

تواجه بلدان الإسكوا مجموعة من القضايا الطارئة، بما في ذلك التحدي المتمثل في قدرة هذه البلدان على تنفيذ توصيات توافق آراء مونتيري لتمويل التنمية بالكامل. ومن أهم هذه القضايا:

١ - تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

(أ) ارتباط عدد من المصارف والمؤسسات المالية العاملة في البلدان الأعضاء ارتباطاً كبيراً بالاقتصاد العالمي، بفعل ارتباطها بالدولار واقتراضها من المؤسسات الدولية؛

(ب) قلة الودائع في المصارف المتخصصة والاستثمارية في البلدان الأعضاء؛

(ج) توجه الجزء الأكبر من القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف العاملة في البلدان الأعضاء إلى تمويل العقارات أو تمويل الاستهلاك الشخصي؛

(د) اعتماد المصارف العاملة في البلدان الأعضاء على القروض القصيرة الأجل اعتماداً كبيراً لتحقيق الأرباح؛

(هـ) انعدام الثقة في الأسواق المالية في البلدان الأعضاء وهيمنة عمليات المضاربة على أنشطة البورصات في المنطقة.

٢ - تعزيز الموارد الدولية من أجل التنمية

(أ) اقتصر دور الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الإسكوا على الجانب المالي وعدم مساهمته في زيادة تدفق التكنولوجيا الحديثة أو تغيير هيكل الصادرات في البلدان الأعضاء. ولا يزال التفاعل بين شركات الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المحلية محدوداً للغاية؛

(ب) حصر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عدد محدود من القطاعات الاقتصادية، خاصة قطاعات البترول والعقارات والخدمات المصرفية، وفي عدد محدود من البلدان الأعضاء؛

(ج) إنفاق معظم تحويلات العاملين في البلدان الأعضاء على الاحتياجات اليومية لرفع مستوى المعيشة. ونتيجة لذلك، لا يزال تأثير هذه التحويلات على تمويل التنمية طفيفاً.

٣ - التجارة بوصفها محركا للتنمية

(أ) عدم ترافق فترة تحرير التجارة مع تغير جذري في هيكل صادرات البلدان الأعضاء التي بقيت محصورة بالنفط والمنتجات الأولية بشكل أساسي. كذلك، لم تستفد البلدان الموقعة على اتفاقيات منطقة التجارة الحرّة مع الاتحاد الأوروبي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

(ب) عدم تفعيل تحرير الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى.

٤ - تعزيز التعاون المالي والفني الدولي من أجل التنمية

(أ) إعادة النظر في دور صناديق التنمية الإقليمية بحيث لا يقتصر دورها على تمويل مشاريع الهياكل الأساسية فحسب؛

(ب) توجيه ١٥ في المائة فقط من مجمل المساعدات المقدمة للمنطقة إلى أقل البلدان الأعضاء نمواً، أي السودان واليمن، خلال السنوات السبع الماضية؛

(ج) تنفيذ الالتزامات التي تعهد بموجبها عدد كبير من الدول المتقدمة بتحقيق هدف تخصيص ٠.٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥؛ وبتخصيص ما لا يقل عن ٠.٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠؛ وكذلك تخصيص ما بين ٠.١٥ و ٠.٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً.

٥ - الدين الخارجي

في عام ٢٠٠٩، ساهم نمو الإنفاق الحكومي إثر الأزمة العالمية في ارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة في عدد كبير من البلدان المستدينة في المنطقة، ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في عام ٢٠١٠. وسيساهم هذا الأمر في ارتفاع مديونية هذه البلدان، مع ما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على اقتصاداتها ومخاطر ناتجة عن تفاقم الدين العام، مما يجد من إمكانية تمويل التنمية.

٦ - تعزيز تماسك الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية واتساقها

(أ) عدم اتساق سياسات الاقتصاد الكلي أو تنسيقها على الصعيدين الوطني والدولي؛

(ب) خطر تفاقم ديون البلدان النامية في ضوء الأزمة الحالية، وبالتالي ضعف قدرة هذه الدول على اتخاذ التدابير المالية اللازمة للتخفيف من أثر الأزمة وكذلك على المشاركة في تمويل التنمية؛

(ج) ضعف دور البلدان النامية في إدارة الاقتصاد العالمي.

باء - التوصيات

استناداً إلى ما سبق، تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات، على النحو التالي:

- ١ - إصلاح النظام المصرفي لزيادة مساهمته في تمويل التنمية، بما في ذلك زيادة تمويل المصارف العاملة في البلدان الأعضاء للمشاريع الاستثمارية والإنتاجية.
- ٢ - تطوير أسواق المال، وتحسين سياسة الرقابة، وتحسين كفاءة الوساطة المالية، وتعزيز الثقة بالبورصات.
- ٣ - الإسراع في تطوير النظام الضريبي وتنفيذ الإصلاحات لتحسين إدارة الضرائب وزيادة الإيرادات الضريبية.
- ٤ - الاستمرار في بذل الجهود الآيلة إلى تفعيل بيئة الأعمال والاستثمار، لا سيما تلك المتعلقة بإنشاء المشاريع وتنفيذ العقود وحماية المستثمر.
- ٥ - تفعيل أداء المؤسسات الرسمية ورفع مستوى الحكم الرشيد، وبالأخص من خلال تفعيل تطبيق القوانين.
- ٦ - الإسراع في المفاوضات الرامية إلى تحرير القطاعات الخدمية ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، نظراً إلى أهمية الخدمات في اقتصادات البلدان الأعضاء، وسهولة تحرير بعض القطاعات على المستوى الإقليمي، وأهمية دعم صناعة الخدمات الناشئة لتتمكن من المنافسة على مستوى العالم في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، البلدان الأعضاء مدعوة إلى تحسين الهياكل الأساسية للاتصالات والمواصلات من خلال تشريع أبواب الشراكة مع القطاع الخاص.
- ٧ - تحسين إدارة المالية العامة لئلا تؤدي الأزمة العالمية إلى تفاقم الدين العام. ويتم ذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام، حيث من الممكن تخفيض الدعم الحكومي - في الدول التي تقدمه - لبعض السلع تدريجياً، وتحويل الإنفاق إلى البنى التحتية والفئات الاجتماعية الأكثر حاجة إلى المساعدات. وينبغي أيضاً تحسين الجباية الضريبية في العديد من الحالات، إذ إن ذلك كفيل بزيادة الإيرادات الحكومية وبالتالي مساعدة الحكومات على مواجهة الأزمات.
- ٨ - اتخاذ التدابير المناسبة للحد من تبعات الأزمة على مديونية البلدان النامية وتفاذي انفجار أزمة ديون جديدة. وعلى الدول المتقدمة الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتخفيف عبء الدين، وعلى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف التخفيف من الآثار السلبية للمديونية من خلال تقديم مزيد من المنح والقروض بشروط ميسرة.
- ٩ - استكمال الإصلاحات التشريعية، نظراً إلى أن التشريعات غير المتلائمة مع المتغيرات الاقتصادية الراهنة تعيق إمكانية إنشاء المشاريع الاستثمارية وتقديم التسهيلات لها إلى حد بعيد.

١٠- تعظيم الاستفادة من تحويلات العاملين عن طريق وضع برامج اقتصادية واضحة لإدارة تدفقات العاملين في الخارج، وتشجيع المشاركة في مشاريع إنمائية ذات عوائد إيجابية ومخاطر منخفضة يمكن للعاملين في الخارج تقديم مساهمة شهرية/ربع سنوية لها وتولد إيرادات شبه ثابتة. ومنها، مثلاً، مشاريع استصلاح الأراضي وإنشاء محطات المياه والكهرباء والمرافق العامة.

١١- دعم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف تنويع اقتصادات بلدان المنطقة والحد من مشكلة البطالة، خصوصاً لدى الشباب.

١٢- توجيه جزء أكبر من المساعدات الرسمية إلى البلدان النامية والأقل نمواً في المنطقة. ويستدعي ذلك أن يخصص المانحون معوناتهم بناء على الاحتياجات الإنمائية وبصرف النظر عن الاعتبارات الجغرافية-السياسية.

١٣- الإسراع في تنفيذ الالتزامات الخاصة بتقديم المعونة، مما يستلزم من جميع الجهات المانحة الوفاء بالتزاماتها المحددة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف، وكذلك تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في مناسبات ووثائق عدة، منها إعلان الأمم المتحدة للألفية، وتوافق آراء مونتيري، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لمجموعة العشرين المعقود في لندن، وكذلك تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بلدان متقدمة كثيرة بموجبها بتحقيق هدف تخصيص ٠.٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، وتخصيص ما لا يقل عن ٠.٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وتخصيص ما بين ٠.١٥ و ٠.٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً.

١٤- الاستمرار في إصلاح إدارة مؤسسات بريتون وودز، على أساس التمثيل العادل والمنصف للبلدان النامية، من أجل زيادة مصداقية هذه المؤسسات وإخضاعها للمساءلة وزيادة مشاركة البلدان الأعضاء فيها.

١٥- تشجيع استحداث أدوات وأساليب جديدة لتمويل التنمية في البلدان النامية بهدف توفير مصادر إضافية مستقرة لتمويل التنمية.

١٦- تكثيف الجهود لتنفيذ توافق آراء مونتيري وإدراجه ضمن الخطط الاقتصادية للبلدان الأعضاء. ولا شك في أن تنفيذ هذا التوافق بالكامل قادر على تعزيز قدرات البلدان الأعضاء في مجال تعبئة الموارد المحلية والدولية لتمويل التنمية.

١٧- اقناع الدول المانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية بالوفاء بالتزاماتها والعمل على أن نسبة هذه المساعدات ٠.٧ في المائة من الناتج القومي فيها. والعمل كذلك على زيادة نصيب البلدان الأعضاء من المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها الدول المتقدمة، والتي بلغت قيمتها ١٠٦ ملايين دولار تقريباً في عام ٢٠٠٥.

